إسرائيل والمسألة الفلسطينية

تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين

عاطف أبو سيف

مدخل

مـرّ عام ٢٠١٦ دون مفاجآت دراماتيكية أو أحداث حاسـمة، باسـتثناء صدور القـرار ٢٣٣٤ الخاص بالاسـتيطان وقرار اليونسـكو حول مكانـة القدس، إضافة إلـى انتخاب دونالد ترامب رئيسـا للولايات المتحدة الأميركيـة. دفعت هذه الحالة، كما يقترح التقرير إلى مجموعة من التحولات في الخطاب السياسـي الإسـرائيلي حول مدى الحاجة إلى حل مع الفلسطينيين، فيما انتقل النقاش من التفاصيل إلى العموميات، وادعاء أن الصراع لن ينتهي، لذلك على إسرائيل أن تتعايش معه بدل الانشغال بحله.

وخفتت حدة «هبة القدس» بشكل ملموس ولم تعد أحداثها ذات طابع جماهيري يقوم على الاشتباك بين المواطنين والجيش على الحواجز، بل باتت تتركز على الأعمال الفردية خاصة في القدس المحتلة. كما لم يشـهد عام ٢٠١٦ حراكا سياسـيا جديا لكسر الجمود في العملية السـلمية، حتى مؤتمر باريس الذي نجحت فرنسـا في عقده لم يكن أكثر من تجمع دولي للتأكيد على أهمية السلام، لم يحضره الطرفان.

علـى صعيـد دولي، يحمل صعـود إدارة أميركية جديدة برئاسـة ترامب– وكما يعتقد عدد كبير من الساسـة والاستراتيجين الإسرائيليين– فرصاً كبيرة لإسرائيل، في مقابل الصدمة الإسـرائيلية من تصريحات وزير الخارجية السـابق، جون كيرى، لكونها تعبر عن قناعات باتت راسـخة في المجتمع الدولي ولدى أصدقاء إسـرائيل من أن نذر الدولة

الواحدة لم تعد بعيدة. وعليه شكلت، هذه النقطة مكوّنا من جوهر الخطاب الداخلي في إسرائيل: على إسرائيل أن تتصرف لمنع ذلك من طرف واحد.

يحاول هذا الفصل رصد وتحليل مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ بغية الوصول إلى فهم أوسع لطبيعة تحول هذه العلاقات من خلال موضعتها أولاً ضمن النسق العام للتطورات الإقليمية والدولية ذات الشأن، ومن ثم تأمل تحولات الخطاب السياسي في إسرائيل المتعلق بالصراع وهو تحول يشكل استكمالاً للنقاشات في السنوات السابقة وتراكماً عليها، قبل أن ينتقل لمراجعة بعض الجهود الدولية مثل مواقف جون كيري ومؤتمر باريس ومبادرات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وموسكو، ومن ثم يقرأ العلاقات الميدانية من جهة الوضع في القدس والضفة الغربية والاستيطان والعلاقات مع غزة.

السياق العام لعلاقات إسرائيل بالفلسطينيين:

تطورت علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين ضمن نسق عام من التحولات الدولية والإقليمية بشكل عام، التي ألقت بظلالها على هذه العلاقات. وبشكل عام فإن ثمة تقديرا إسرائيليا إيجابيا لهذه الأحداث ولانعكاسها على مصالحها.

محصلة الواقع الإقليمي: وضع إسرائيل «لم يكن مريحاً وآمناً كما هو عليه اليوم»

أولاً: الإقليم منشغل بنفسه.

يتواصل الصراع في الشرق الأوسط وتتناحر قواه المختلفة على مناطق نفوذ فيما تتمتع إسرائيل بجني ثمار ذلك. بل إن نظرة خاطفة تعكس كيف استفادت إسرائيل بشكل ملموس من الصراعات في المنطقة. وفي هذا السياق يشير يوآف غالنت، عضو المجلس الوزاري المصغر، أن وضع إسرائيل مريح نسبياً فـ «حزب الله» مشغول في سورية، والاتفاق النووي أبعد تهديد إيران لبضع سنوات فيما تنشغل جل المنطقة بمشاكلها الداخلية واستيعاب اللاجئين. ولما كانت أغلبية العالم الإسلامي سنية فإن غالنت يعتقد أن هناك الكثير من المصالح بين الطرفين خاصة فيما يفترضه من وجود عدو مشترك يتمثل بغلاة الشيعة والسلفيين الجهاديين أمثال القاعدة وداعش.[١] أما حماس فتبدو معزولة بشكل كبير كما لا يوجد خطر من قيام تحالف قوى ضد إسرائيل. صحيح أن إسرائيل لم يكن لها دور كبير في تحديد مثل هذه النتائج حيث أن الاتفاق النووي وبالتالي تحييد إيران المؤقت جاء نتيجة الجهود الأميركية، بمواجهة معارضة إسرائيلية عنيفة، كما أن تفكيك الجيش السوري جاء بسبب الصراع الداخلي وهو الصراع الذي جر حزب الله وألهاه، والمعارضة العربية للإخوان وصراع السيسي معهم هو ما شدد التضييق على حماس، كما أن الخوف من تنامي داعش والنفوذ الإيراني هو ما قد يدفع بعض الدول

العربية للتقارب مع إسرائيل، لكن المحصلة –سواء أكانت المقدمات بتخطيط إسرائيل أم لا– أن وضع إسرائيل «لم يكن مريحاً وآمناً كما هو عليه اليوم»، حيث باتت إسرائيل «صخرة مستقرة في وسط شرق أوسط مفكك».[٢]

نتج عن الواقع الإقليمي المتردي تعزز علاقات إسرائيل مع البعض، وخفوت العداء تجاهها من البعض الآخر.

رغم ذلك فإن التغيرات المتسارعة في المنطقة تتطلب من إسرائيل عقد تحالفات مع كل من تستطيع التحالف معه. من هنا جاء رأب الصدع مع تركيا.[٣] لكن مع استمرار دوامة الصراع في الإقليم فإن إسرائيل مضطرة للتعامل في المدى المنظور مع بيئة إقليمية تتصف بعدم الاستقرار المزمن والعنف والإحباط العميق وتقلص فرص تحقيق سلام مع الفلسطينيين.[٤]

ثانياً، تحسن مكانة إسرائيل الجيو-استراتيجية:

نتج عن الواقع الإقليمي المتردي تحسن علاقات إسرائيل الإقليمية وتعزز مكانتها الصديقة للبعض وغير المعادية للبعض الآخر؛ فمن وجهة نظر إسرائيلية فإن العلاقة مع مصر في وضع ممتاز، كما أن ثمة علاقات قوية مع الأردن، وتقاطعا للمصالح مع دول الخليج خاصة السعودية، ناهيك عن العلاقة المميزة مع قطر بجانب وجود مصالح مع المغرب،[٥] بحيث لم يعد سؤال الحرب والسلام يؤثر كثيراً في علاقات إسرائيلية الاقليمية. ويرى محللون إسرائيليون أنه لم يعد مهماً بالنسبة لدول المنطقة إذا ما كانت تل أبيب ترغب في السلام مع الفلسطينيين أم لا، طالما أن إسرائيل بحد ذاتها باتت ذات نفع مباشر لها. ويدعون أن أحد افرازات السياق الإقليمي أن تحسين العلاقات مع إسرائيل والتقدم في عملية السلام مع الفلسطينيين لم يعودا متلازمين، بل باتا عاملين منفصلين.[٦] لقد «وجد مجال مشترك من المصالح بين إسرائيل وبعض الدول السنية»، بكلمات نتسان آلون، رئيس قسم العمليات في الجيش.[٧] التغيرات التكتيكية «أنشأت ظروفاً إستراتيجية لصالح دولة إسرائيل»، كما يقول.[٨] لم تعد إسرائيل كيس اللكمات بل حليفة يمكن التعاون معها والاعتماد عليها. بل ذهب إيال زيسر إلى المغالاة بالقول إن إسرائيل باتت «ضرورة عربية».[٩]

من وجهة نظر إسرائيل، فإن الدول العربية أكثر ضعفا وتبدو بعض الدول غير قادرة على البقاء، فيما جيوش بعض الدول تفككت خاصة الدول الأكثر راديكالية ضد إسرائيل (سورية والعراق) أما تلك الدول التي حافظت على بقائها فمنشغلة بمواجهة التهديدات ضد أمنها، وكل ذلك لصالح إسرائيل.[١٠] دولياً أيضاً، يبدو أحيانا أن الاحتلال لم يعد سؤال العالم الكبير، الأمر الذي يعبر عن نفسه أحيانا في مسائل مثل اختيار إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة في حزيران بأغلبية كبيرة.

من وجهة نظر إسرائيل، فإن الدول العربية أكثر ضعفا وتبدو بعض الدول غير قادرة على البقاء، فيما جيوش بعض الدول تفككت خاصة الدول الأكثر راديكالية ضد إسرائيل (سورية والعراق)

دولياً أيضاً العالم لم يعد يربط بين أزمات المنطقة وبين سلب إسرائيل لحقوق الفلسطينيين.

رغم ذلك تضررت مكانة إسرائيل جراء بعض المعطيات خاصة تواصل الدعم الأوروبي للفلسطينيين (الضغط الفرنسي لعقد مؤتمر السلام) وانتهاءً بتراخي الدعم الأميركي للمواقف الإسرائيلية ما قبل صعود ترامب والذي تمثل بعدم استخدام حق النقض لمنع صدور القرار ٢٣٣٤. بجانب تمأسس المشروع النووي الإيراني بعد الاتفاق مع القوى الكبرى وتنامي الدور الروسي في سورية ونشاط حزب الله هناك وما يعكسه من اكتساب خبرات وتطوير أسلحة، ومواصلة حماس التسلح وتطوير قدرات صاروخية وبناء منظومة الأنفاق. [١١]

ثالثاً: من المقاطعة إلى الضغط السياسي

لم تتوقف حركة المقاطعة عن الضغط على إسرائيل، لكنها أيضاً لم تعد تشكل قلقاً وجودياً عليها. يشعر نتنياهو أن «حربه» ضد حركات المقاطعة باتت تؤتي أكلها وأنه يحقق إنجازات من خلال الضغط على الدول بتجريم أي مقاطعة لإسرائيل بوصفها معاداة للسامية وتحريض عليها. كما تولي الحكومة الإسرائيلية أهمية كبيرة لملاحقة نشطاء حركة المقاطعة وتمنعهم من دخول البلاد بجانب متابعة كل نشاطاتهم في الخارج.[١٢] رغم ذلك هناك قلق في إسرائيل من استمرار بل وتصاعد الضغط الدولي المتزايد على إسرائيل، كما تتوج بقرار ٢٣٣٤ والقرار المتعلق بمكانة القدس الصادر عن اليونسكو. كما أن طبيعة المطالب الدولية اختلفت وبات الحديث عن العودة إلى حدود الرابع من حزيران (صيغة القرار ٢٣٣٤). وكما يقول افرايم هرارى فإن الأمر لا يتعلق بالمناطق بل بات يمس «وجود دولة إسرائيل».[١٣] وهناك من يرى أنه توجد حرب ناعمة ضد إسرائيل تتمثل بالمقاطعة والمؤسسات الدولية والدبلوماسية و شبكات التواصل الاجتماعي والمحاكم،[١٤] التي على إسرائيل أن تواصل العمل من أجل احباطها.

لم تتوقف حركة المقاطعة عن الضغط على إسرائيل، لكنها أيضاً لم تعد تشكل قلقاً وجودياً عليها.

رابعاً: صعود اليمين الغربي ومفاجأة ترامب

أنتجت التحولات الكبيرة في السياسة الدولية والهزات التي ضربت الكثير من أماكن العالم مزيدا من التشدد لدى ناخبي الدول الكبرى وتعزيزاً للنزعة القومية وزيادة قوة اليمين، ويأتي ذلك في ظل تواصل تدفق اللاجئين وتزايد النقاش حول فرص دمجهم وممكنات تحقيق الدمج الناجح. وتشهد بعض الدول صعودا متناميا للأحزاب الأكثر تطرفاً، في ألمانيا مثلاً. ويأتي انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي جزءا من هذا السياق، وتصب هذه النزعات و «فقدان نخب اليسار في الولايات المتحدة وأوروبا هيمنتها وثقتها بنفسها»، في خدمة إسرائيل.[١٥]

كان الصعـود الأبرز لليمين في واشـنطن حيث نجـح دونالد ترامب في الوصول للبيت الأبيـض حاملاً لإسـرائيل معه بشـرى تنفيذ وعـده بنقل مقر السـفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ومواقفه المشـجعة للاسـتيطان، بجانب عدائه الصارخ للإسلام. بعبارة أخـرى إن واحـداً من أهـم الحوافز التي تنتظر إسـرائيل هو وجود شـريك فوق العادة فـي واشـنطن. هذا سيسـهل على تل أبيب فـي العام ٢٠١٧ مواصلـة تجاهلها للمطالب الفلسطينية ومواصلة خطواتها أحادية الجانب. مثلاً يأمل ليبرمان التوصل إلى تفاهم مع إدارة ترامـب حول وقف البناء في المسـتوطنات المعزولة مقابل مصادقة الإدارة الجديدة على رسـالة بوش لشـارون في العام ٢٠٠٤. ومن المشـكوك فيه وفق آراء إسرائيلية، أن ترامب سـيهتم كثيراً بإعادة إحياء عملية السـلام. على الأقل في تل أبيب يعتقدون أنه لن يمارس ضغوطات كبيرة عليهم من أجل الجلوس والتحدث في الأمر.

وصل ترامب للبيت الأبيض مع مواقف مشجعة للاستيطان، بجانب عدائه الصارخ للإسلام وللعرب.

لكن ورغم أن السـياق العام لمشـهد العلاقات الفلسـطينية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ كان مريحـاً لإسـرائيل، إلا أن هـذا لـن يعني أنه يمكن أن يسـتمر على هـذا الوضع للأبد وهو قابل للتغير والتبدل ويحمل مخاطر كامنة، لذلك، يوضح يلدين أن البيئة الاسـتراتيجية الإسـرائيلية تتسـم ببعض التوجهات والتطورات السلبية بالنسبة لإسرائيل، فمكانة الولايات المتحدة في الشـرق الاوسـط باتـت أكثر ضعفاً فيما وضعـت إدارة اوباما المنطقة في مكان منخفـض فـي سـلم أولوياتها ومن المتوقع أن تواصـل إدارة ترامب مبـدأ الانعزال هذا عن المنطقة. لقد عزز الحضور الروسي في سورية من حزب الله وإيران وحدّ من حرية التصرف الإسـرائيلي. استمرار أعمال الطعن والدهس بسبب اليأس الذي يعيشه الفلسطينيون. كما أن علاقات إسـرائيل مع أوروبا واصلت تدهورها، وضعف التضامن الداخلي في إسـرائيل، وباتـت قيـادة الجيـش أكثر عرضة للانتقاد فيمـا تم إقحام الجيش إلى الصراع السياسـي الداخلي.[١٦]

منطلقات إسرائيل في التعاطي مع الفلسطينيين

تهمين على الخطاب السياسـي الإسـرائيلي مجموعة من المقولات التي أسست بشكل واضـح لجملـة مواقف وسياسـات إسـرائيل خلال العـام ٢٠١٦. وتعلقت هـذه المقولات بطبيعة فهم الواقع العام للصراع وممكنات تحقيق إسـرائيل لما ترغب أن تحققه، بجانب السياق الأشمل سابق الذكر والتحليل.

ثمة قناعة متزايدة في إسرائيل بحاجتها للانفصال عن الفلسطينيين «والتخلص من لعنتهم» دون الالتفات لرغبتهم.

(١) الانفصال عن الفلسطينيين

ثمة قناعة متزايدة في إسـرائيل بحاجتها للانفصال عن الفلسـطينيين «والتخلص من لعنتهـم» دون الالتفـات لرغبتهم . وقد ظهرت أطروحات كثيرة في هذا السـياق، انطلقت

مـن الاعتقـاد بأن على إسـرائيل أن تتصـرف من طرف واحد، أن تتـرك ما لا تريد وأن تحتفظ به خلف الجدران أو الأسوار. يقترح البعض أن يتم ذلك عبر إخلاء أحادي الجانب وتدريجي للمستوطنات في المنطقة الواقعة وراء الجدار الأمني والاحتفاظ بحرية الجيش في العمل في المنطقة بأكملها.[١٧]

يرى البعض أن إسرائيل يجب أن تسعى إلى حل مع الإقليم قبل حل المسألة الفلسطينية.

غير أن الترويج الإسرائيلي في هذا المجال لم يتبلور إلى حقائق بارزة، كما يتجلى في اعتبار كيري أنه لن يحدث تطبيع دون التقدم مع الفلسطينيين.

(٢) الحل مع الإقليم

يرى البعض أن إسـرائيل يجب أن تسـعى إلى حل مع الإقليم قبل حل المسألة الفلسطينية. إذ إن القضية الفلسـطينية لم تعد تتمتع بالاهتمام الذي كانت تحظى به في السـابق من قبل الأنظمة والجماهير العربية.[١٨] وبحسب هذا التوجه لم يعد أحد يعتقد إن القضية الفلسطينية هي سبب الصراع الإقليمي وأن حلها سيجلب السلام. فالمشهد الإقليمي يكتظ بمصالح الدول العربية التي تواجه تراجعا في مدخولات النفط وتستعد للتهديد الإيراني فيما الإدارة الأميركية لم يعد الأمر يهمها كثيراً.[١٩] وعليه هناك رغبة إسرائيلية للتركيز على العلاقات الاقليمية وفتح ثغرات في العلاقة مع الدول العربية على حسـاب التركيز على العلاقة مع الفلسـطينيين. وترى الأطراف الإسرائيلية أنه بات هناك تقاطع مصالح مع الأنظمة العربية مثل دول الخليج ومصر وغيرها، ومن شأن إسرائيل أن تسهم في تعميق التعاون مع هذه الدول.[٢٠]

(٣) التعامل مع السلطة كـ «إدارة» وليس كشريك سياسي

لصيق بالسـابق، لم يعد الجانب الإسـرائيلي ينظر إلى السلطة كأكثر من أداة «إدارة» لحياة الفلسطينيين، ولم يعد البحث عن شريك يقلق الإسرائيليين طالما أن العملية السياسية لـم يعـد مأمولاً أن تبعـث فيها الحياة. ورغـم أن نتنياهو واصل الإصرار على أنه مسـتعد لإجراء حوار مع الفلسـطينيين فإنه من المشـكوك فيه إذا ما كانت لديه أي مصلحة حقيقية فـي إجراء مفاوضات مباشـرة تهدف للتوصل إلى اختراق ملموس باتجاه تسـوية وتحقيق تقدم باتجاه الهدف المنشود المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.[٢١]

لم يعد الجانب الإسرائيلي ينظر إلى السلطة كأكثر من أداة «إدارة» لحياة الفلسطينيين.

ويعـزز دخـول ليبرمان للحكومة هـذا التوجه. حيث كما كان متوقعـا انتهج ليبرمان سياسة تتماشي مع فكرته التي عبر عنها مراراً من أن السلطة الفلسطينية وقيادتها هما مشكلة وليسا جزءاً من الحل. وعكست سياسات ليبرمان كيف أنه تعامل على أن السلطة لا يمكن أن تكون شـريكاً في تنظيم علاقات إسـرائيل مع الفلسـطينيين، وهو بهذا يقوم بإعادة إنتاج شـخصيته لتعزيز فرصه في المنافسـة على رئاسـة الحكومة، عبر نيل قبول أميركي ودولي.

يتعلق جزء من هذا التصور بالنقاش الإسرائيلي حول مستقبل قيادة السلطة. فقد انتقل النقاش في إسرائيل من البحث في مستقبل بقاء السلطة ومصلحة إسرائيل في ذلك أم عدمه، إلى البحث في اليوم التالي لرحيل الرئيس أبو مازن. بكلمة أخرى بات وجود السلطة أمراً مسلماً به لإدارة حياة الفلسطينيين، دون أن يترتب على هذا الوجود أي استحقاق سياسي، بالضرورة، من قبل إسرائيل. المهم هو من سيحكم السلطة في المستقبل.

(٤) الادعاء بأن الخطوات الأحادية غير مضرة بفرص الحل

هناك شبه اتفاق في إسرائيل على مواصلة العمل ضمن الخطوات الأحادية الجانب التي تحافظ خلالها على مصالحها مع الادعاء أن هذه الخطوات لن تعيق حل الدولتين المستقبلي.

ثمة إجماع بات ناضجاً في إسرائيل حتى في أوساط البعض في اليسار أنه في السياق الحالي فإنه من المشكوك فيه أن مفاوضات حول الحل النهائي مع الفلسطينيين ممكنة. كما أنه من المشكوك فيه أن هذه المفاوضات في حال أجريت ستقود إلى اتفاق. وعليه فهناك حاجة لتطوير أهداف سياسية ملموسة جديدة ترتبط بالضرورة بالفكرة السياسية التي تقود التوجه الإسرائيلي في الاستجابة للسؤال حول إذا ما كانت إسرائيل فعلياً عليها أن تلتزم بحل الدولتين. وعليه من الضروري أن تسعى الأهداف السياسية الإسرائيلية للحفاظ على فرص إنجاز الحل من خلال خطوات تمنع الوضع الحالي، حيث تصبح الدولة الواحدة حقيقة لا مناص منه، والقيام بخطوات تجعل المفاوضات المستقبلية فعالة. [٢٢]

ثمة إجماع بات ناضجاً في إسرائيل حتى في أوساط البعض في اليسار يشكك في كون مفاوضات حول الحل النهائي مع الفلسطينيين ممكنة.

يقترح شلومو برومو وآخرون أن على إسرائيل أن تتصرف تدريجياً ولكن بشكل عاجل لتوفير ظروف سوف تسهل حل دولتين لشعبين انطلاقاً من مصلحة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي ولمصلحة أمنها وأمن سكانها. قد تساهم هذه الخطوات في تعزيز المفاوضات التي قد تنشأ في المستقبل أو حتى تكون مفيدة في ظل غياب الحوار بين الطرفين. على الحكومة التي تؤمن بذلك أن تسعى إلى ترسيم حدود مؤقتة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني دون أن يؤثر ذلك سلباً على التسوية الدائمة في حين انطلاق مفاوضات مستقبلية وتسمح لإسرائيل بمواصلة نشاطاتها الأمنية الحيوية وتقود إلى تطوير مشروع الفلسطينيين في بناء دولتهم. خلف هذه الحدود لن يكون هناك مستوطنات يهودية وستمنع التوسع المستمر في المستوطنات اليهودية بما قد يمنع تطبيق حل الدولتين.[٢٣] وهذه الخطوات قد تكون أحادية أو وفق اتفاقات محددة تجري مع الفلسطينيين على بعض القضايا. من المرجح أن تكون معظم الخطوات المبكرة أحادية

لأن السـياق الحالي يعمق عدم الثقة بين الطرفين. وفي حال تم خلق مسـتوى معقول من الثقة حتى لو كان نتيجة هذه الخطوات الأحادية التي ستعزز توجه إسرائيل لحل الدولتين فيمكن التوصل إلى اتفاقيات في قطاعات محددة مثل المياه والمجاري وهي قضايا حيوية بالنسبة لتطوير البنية التحتية للدولة الفلسطينية. [٢٤]

برز عام ٢٠١٦ بشكل خاص في الساحة الإسرائيلية التوجه للتعايش مع حالة «اللاحل».

(٥) يمكن التعايش مع اللاحل

بـرز عـام ٢٠١٦ بشـكل خاص في السـاحة الإسـرائيلية التوجه للتعايـش مع حالة «اللاحـل». بحسـبه: ليس بالضـرورة التوصل لحل نهائـي مع الفلسـطينيين ولكن يجب التعايش مع حلول جزئية تخفف من حدة التوتر. هذا يشـمل العلاقة مع السـلطة والعلاقة مع حماس. فمن جهة السلطة من الواضح أن إسرائيل لن تتمكن من التوصل لاتفاق مع الفلسـطينيين بخصوص الدولة الفلسـطينية وإنهاء الصراع، وعليه يمكن لها أن تواصل إدارة العلاقة مع السلطة عبر إقامة اتفاقيات خدماتية مثل اتفاق الكهرباء واتفاقات أخرى تتعلـق بالميـاه والوقود وغيره. بكلمـات أخرى ليس بالضرورة الإصـرار على مفاوضات سياسية وهو ما يقود بطريقة ملتوية إلى تعزيز الحلول الاقتصادية والخدماتية.

ويمكـن ملاحظـة أن نتنياهو وحكومته باتوا يفضلـون التعايش مع الوضع القائم على الدفع باتجاه تنشـيط عملية السـلام: عدد من العمليات، عدد مقبول من المصابين، بعض القتلى، أقل قدر ممكن من الجنازات. الجمهور سيبدو معتاداً على ذلك.[٢٥]

أما فيما يتعلق بغزة، فإن وجود حماس لم يعد يضر إسرائيل كثيراً طالما يمكن التوصل إلى تفاهمات غير مكتوبة معها، أو ضبط العلاقة معها وفق ايقاع يفيد المصالح الإسرائيلية. وعليه فـإن مواصلـة الحفاظ على التحكم بمسـتوى اللهب أمر مهم لإسـرائيل، وهي لا ترى ضرورة، ولكـن لا يضرها أن تذهب، إلى اشـعال اللهب لإعادة تثبيت قواعـد اللعبة. الأمر لم يعد يتعلق بوجود حماس في غزة أم عدمه، بل يتعلق أكثر بالحفاظ على عدم إطلاق الصواريخ من غزة.

(٦) المستقبل أفضل مع وجود إدارة ترامب.

فتـح وصـول ترامب إلى البيـت الأبيض نافذة فـرص كبيرة لإسـرائيل. فترامب وفي الطريـق إلـى البيـت الأبيض أطلـق جملة من الوعـود والتهديدات والمواقـف التي تصب كلها في صالح إسـرائيل. فأحد أهم الافتراضات التي يجب أن تتصرف إسـرائيل وفقها –كمـا يقترح عاموس يلدين– هو أن إدارة ترامب أكثر صداقة لإسـرائيل.[٢٦] فترامب بدا متقدماً على قائمة التوقعات الإسرائيلية أكثر من أي رئيس أميركي آخر. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المفاوضات سـتصبح صعبة على إسـرائيل بعد القرار ٢٣٣٤ بما يشـكله من فرصة للتعنت الفلسطيني، فإن التمترس خلف مواقف ترامب سيبدو مريحاً لإسرائيل.

فتح وصول ترامب إلى البيت الأبيض نافذة فرص كبيرة لإسرائيل.

(٧) الخوف من الانزلاق نحو حل الدولة الواحدة

من الأفكار التي باتت شـائعة في النقاش السياسـي الإسـرائيلي الخوف من الانزلاق نحو الدولة الواحدة وحاجة إسرائيل لخطوات تمنع ذلك. بعبارة أخرى الذهاب إلى الفصل التدريجي. حتى لو بدا أنه لا يوجد شـريك فلسـطيني للتوصل لاتفاق معه فإن لإسرائيل مصلحـة فـي وقف الانـزلاق التدريجي نحو حـل الدولة الواحدة الذي سـيكون لا عودة عنـه. وبدلاً من ذلـك الدفع باتجاه حل الدولتين مع الاحتفـاظ بمصالحها الأمنية. وعليها بالتالي تعزيز الثقة بأنها تسعي لتحقيق ذلك والبحث عن كل السبل للوصول لاتفاقيات مع الفلسطينيين سواء أكانت ثنائية أم إقليمية أم مؤقتة أم عبر مسارات مستقلة. [٢٧]

هناك تنام في الخطاب السياسي الإسرائيلي بأنه طالما أدركت إسرائيل بأنها لا يمكن أن تحتفظ بكل المناطق الفلسـطينية بسـبب العبء الديمغرافي المترتب على ذلك، وبسبب شـبح الدولة ثنائية القومية، فإنها لا بد أن تنظر في عدم إغلاق باب الفرص أمام وجود كيان فلسطيني محدود أو آليات تُمّكن الفلسطينيين من أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، لأن أي صيغة تواصل عبرها إسـرائيل إدارة لو جزء من هذه الشـؤون سـينظر إليها العالم بوصفها احتلالا.

فمخطئ من يظن أن إسرائيل يمكن أن تعود إلى حدود ١٩٦٧ ولكن يمكن للفلسطينيين أن يتمتعوا بتواصل جغرافي مستقل. [٢٨] وعليه، على إسرائيل أن تتصرف وفق مصالحها وليس وفق ما يمكن أن تتمخض عنه المفاوضات. وفي هذا السياق طرح «قادة من أجل أمن إسرائيل» فكرة الأمن أولا وقالوا إن الأمن يفرض تسوية. تعكس هذه المبادرة القلق الذي يسـود أوسـاط القوى الفاعلة في المجتمع الدولي من أن الطريق المسـدود قد يؤدي إلى نهاية إمكانية تحقيق حل الدولتين «والذي بغيابه سيستمر الصراع وسفك الدماء بين الطرفين» كما أنها تعكس أن أوروبا باتت مقتنعة بأن النهج الذي قادته الولايات المتحدة لحل الصراع لم يعد ممكناً. [٢٩]

حل الدولتين ليس ضرورياً؟

انغلاق الأفق السياسي والإيمان المتنامي بأن الحل مع الفلسطينيين ليس ضرورياً، أو أن إنجازه على الطريقة الإسرائيلية لم يعد ممكناً، أعطى مساحة عالية للتحذيرات مـن مخاطر أن تجد إسـرائيل نفسـها أمام حـل الدولة الواحدة ثنائيـة القومية. ولم تكـن صرخـة كيرى في آخر تعليقاته على جهود التسـوية قبـل أن يغادر منصبه إلا إحدى الإشـارات القوية التي تعني أن حل الدولة الواحدة بات موضع نقاش. كيرى حذر إسـرائيل من أن اسـتمرار الوضع الراهن سـيعني أن تجد نفسها ملزمة بحل الدولة الواحدة الذي لا رجعة عنه وقتها. وكما يحذر استراتيجيون إسرائيليون فإن

استمرار الوضع الراهن يقوض ما تبقى من فرص محتملة للفصل بين إسرائيل والفلسطينيين وحل الدولتين.[٣٠] في لحظة قد لا تكون بعيدة فإنه سيتوجب على الناخب الإسرائيلي أن يختار بين معسكرين: معسكر الضم الذي سيقود إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، ومعسكر ينادي بالحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية مع أغلبية مستقرة إلى جانب دولة فلسطينية. [٣١]

لكن في المقابل فإن النقاش لا يجب أن ينحصر في البحث عن حل الدولتين. مثلاً يقترح غيورا آيلاند أن هناك افتراضات خمسة يقوم عليها أي تبن لفكرة حل الدولتين، وهي افتراضات خاطئة من وجهة نظره، وتتمثل في التالي:

١. حل الصراع يجب أن يكون ضمن نطاق المساحة الواقعة بين نهر الأردن والبحر.
٢. الحل يتطلب قيام دولة عربية مع كامل صلاحيات الدولة.
٣. عدم وجود تطابق بين الرغبة الفلسطينية الحقيقية في إنهاء الاحتلال وبين تطلع الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة.
٤. غزة والضفة تشكلان جزءاً من كيان سياسي واحد.
٥. جميع الدول العربية المعتدلة مهتمة جداً بمثل هذا الحل وستساعد على دفعه للأمام.

يقول أيلاند إن هذه الافتراضات بحاجة لإعادة فحص ويجب أن يتم تجاهلها لأنها مغلوطة والبحث عن بدائل أخرى، وعلى المجتمع الدولي أن يتقدم بمبادرة تتجاوز هذه الافتراضات ولا تأخذها كمسلمات لأنه ليس من المنطق القيام بالأمر عينه مرة أخرى وانتظار نتائج مختلفة. [٣٢]

ثمة شيء جوهري مفقود حين يتم البحث عن تحقيق الدولة الفلسطينية؛ إنه الأشكال المختلفة للدولة وليست الدولة كاملة السيادة كما يتم السعي لها. فهناك الدولة بحكم القانون ودولة الأمر الواقع والدولة الفيدرالية بين وحدات مستقلة. كما أن النقاش يتجاهل عدم استقرار الحكم في الضفة وكذا الحكم في غزة وصراع التوريث وانخفاض مستوى الشرعية وتشتت المجتمع.[٣٣] الأساس أن يكون هناك سيادة فلسطينية ما أو حكم فلسطيني معين للمناطق الفلسطينية، وعليه يقترح أساف أورن وأودي ديكل خطة تفصيلية يتم العمل عليها من أجل أن تسارع إسرائيل في الحفاظ على فرصة تحقيق حل الدولتين دون أن تتنازل عن مطالبها بل تحققها من طرف واحد عند الضرورة. وتشمل هذه:[٣٤]

(أ) إعادة تنظيم خريطة الضفة الغربية على المستوى المفاهيمي والمادي بحيث يشمل

١. نقل كل السلطات المدنية والأمنية وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في المناطق «أ» و «ب» للسلطة الفلسطينية وتسمى المناطق «P» وهذا سيشمل ٩٩,٧ من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية باستثناء سكان القدس.

٢. تصنيف جزء من المنطقة «ج» (٢٥ من مساحة الضفة الغربية) كمناطق تطوير وتسمى المناطق «د» وتكون مخصصة لتطوير البنية التحتية لمشاريع الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص لمبادرات اقتصادية وبناء البنى التحتية للدولة الفلسطينية.

٣. تصنيف الكتل غرب السياج الأمني كمناطق «E» وتكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (١٠ من مناطق الضفة) وتضم قرابة ٨٦ بالمائة من سكان المستوطنات اليهود باستثناء القدس.

٤. تصنيف بعض المناطق بما في ذلك الغور كمناطق «S» وهي مناطق ذات أهمية أمنية وتضم طرقاً استراتيجية ونقاطا أمنية وتضم قرابة ٢٠٪ من الضفة الغربية وفقط ٢٪ من المستوطنين.

٥. فيما تبقى بقية المناطق تحت تصنيفها الحالي ولا تضم إلا ١٢٪ من إجمالي تعداد المستوطنين.

(ب) الخطوة الثانية تشمل التعاون باتجاه توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني وقد تعترف إسرائيل بالمناطق المصنفة « P» و «D» كمناطق دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وتضم حوالي ٦٥٪ من مناطق الضفة الغربية. وهذه المرحلة لا تتطلب إخلاء للمستوطنات خارج أو داخل الكتل ولا وقف حرية عمليات الجيش ولكن يتطلب تعزيزاً للتعاون ولتقسيم العمل وتطوير البنية التحتية في قطاع المواصلات.

(ج) تحديث سياسات البناء بحيث يستمر البناء في الكتل وفي القدس ويتم وقفه خارجها ويتم تطوير الكتل بحيث تستوعب من يشاء من سكان المستوطنات خارجها الانتقال لها.

(د) تطوير نماذج لحلول المشاكل وعدم انتظار الاتفاق النهائي. مثل توقيع اتفاقيات لحل مشاكل الكهرباء والماء والمجاري وغيرها.

وبشكل عام تميز النقاش الإسرائيلي بعدم جدوى التركيز على وجود دولة فلسطينية كاملة السيادة والصلاحيات وما إلى ذلك، المهم هو تحقيق دولة للفلسطينيين دون البحث عن «جودة» هذه الدولة. لا يجب حصر النقاش بدولة وما شابه، المهم أن يتمكن الفلسطينيون من أن يديروا شؤونهم بأنفسهم دون أن يشكل ذلك عبئاً على إسرائيل. مثلاً يستعين كوبي ميخائيل ويوفال جازانسكي من الأطر النظرية للعلوم السياسية بمفهوم الدولة الآيلة للسقوط من أجل أن يثبت أن الدولة الفلسطينية ستكون آيلة للسقوط ولن تكون ناجعة فمناطقها محدودة وتعتمد على إسرائيل اقتصادياً.[٣٥]

موقف إسرائيل من السلطة الفلسطينيّة

يجمع السياسيون الإسرائيليون، وعلى تنوّع واختلاف توجهاتهم، على أهمية المحافظة على التنسيق الأمني كمكسب استراتيجي إسرائيلي، حتى في حالات إعلان القطع من قبل أكثر الوزراء تطرفا، كليبرمان، لا ينفك أن يؤكد أن التوتر في العلاقات لا يشمل المستوى الأمني. إلى جانب ذلك يمكن ملاحظة الازدياد في نبرة تحميل المسؤوليات وإلقاء اللوم على السلطة الفلسطينية خاصة من نتنياهو وليبرمان حول ما يسمونه التحريض على إسرائيل، لكن دون المغامرة والحديث عن إسقاطها أو إنهائها من قبل إسرائيل وذلك كما سنوضح لاحقا.

اتسمت العديد من التصريحات والمواقف الإسرائيلية الأخيرة، على مستوى السياسيين، بتحميل السلطة المسؤولية عما يجري من أوضاع في الضفة الغربية، كما أن ليبرمان وفي أكثر من مناسبة اتهم السلطة أنها ليست « شريكا للسلام»، كما أوضحنا سابقا، كما أن نتنياهو أشار في أكثر من موقع إلى السلطة متهما إياها بالتحريض على الشعب الإسرائيلي وعدم وقف التحريض في القنوات الرسميّة.[٣٦]

يجمع السياسيون الإسرائيليون، وعلى تنوّع واختلاف توجهاتهم، على أهمية المحافظة على التنسيق الأمني كمكسب استراتيجي إسرائيلي.

ولكن التحليلات الأكثر تعمقا في الجانب الإسرائيلي والتي تأخذ في عين الاعتبار التنوّع بالتوجهات، وتستطيع أن تميّز بين السياسي الذي يريد أن يكسب النقاط الانتخابية بشعبوية التحريض على كل ما هو فلسطيني ولحرف النقاش عن الاحتلال، يدرك أن للأجهزة الأمنية أو ما يسمى المؤسسات «المهنية» الإسرائيلية، آراء وتوجهات مختلفة. فالمصادر تؤكد أن «مكتب منسق شؤون المناطق في وزارة الدفاع» يحذّر من الانتقاد الشديد للسلطة، ويشدد على أهمية المحافظة على العلاقات خاصة الأمنية، حيث يرى فيها مكسبا استراتيجيا أمنيا مهما، ويؤكد أن البديل لعدم وجود سلطة هو كارثي لإسرائيل.[٣٧]

مثلاً إعلان ليبرمان توجيهاته بقطع العلاقات المدنية مع السلطة، في أعقاب التصويت في مجلس الأمن ضد الاستيطان الإسرائيلي الأخير، سارع «مكتب منسق شؤون المناطق في وزارة الدفاع» للإعلان أن هذه التوجيهات لا تعنيه وهي ليست من اختصاصه، وأن الترتيبات والتنسيقات الأمنية مستمرة كالمعتاد.[٣٨]

تشير بعض التحليلات والمعلومات أن «الكابينت» (المجلس الوزاري المصغّر)، كان قد أجرى بعض الجلسات للتشاور والتباحث في سيناريو «سقوط السلطة»، حيث أكد نتنياهو وفي أكثر من مناسبة وفي هذه الجلسات أن على إسرائيل أن تعمل كل ما يمكن لمنع هكذا سيناريو، لكن في المقابل يؤكد أن على إسرائيل أن تبقى مستعدة لهكذا سيناريو». كما أن التوصية التي قدمتها أجهزة الأمن الإسرائيلية هي بهذه الروح، وتؤكد أن سقوط

السـلطة كارثي لإسـرائيل. وقد انقسـم المجلس الوزاري في هذه الجلسة بين مؤيد للقيام بخطوات تمنع هذا السيناريو وتلجمه، وبين موقف عدم التدخل في الأمر، لكن ثمة إجماع أن على إسـرائيل عدم المبادرة بأي شـكل لإسقاط السـلطة. كما أن التقييم الذي قدّم من قبل الأجهزة الأمنية للمجلس الوزاري يتحدث عن حرب «الوراثة» بعد أبو مازن.[٣٩]

بالرغـم مـن هذا المعطى فإن بعض التحليلات الإسـرائيلية تشـير إلـى أن نتنياهو لم يقم بأي أعمال لمنع هذا السـيناريو بالرغم من أن أجهزة الأمن قدمت للمجلس الوزاري المصغّـر توصياتها بهذا الشـأن، تفصّـل فيها الخطوات التي يجـب اتباعها خاصة أنها تعتقد أن الانتقادات للسلطة ورئيسها ليست « في مكانها»، ويدحضون ادعاءات نتنياهو وليبرمـان، تلـك الادعاءات والتهجمات التي بدأت منذ تولـي نتنياهو الحكومة الثانية عام ٢٠٠٩، ويعتقـد هـذا التحليل أن سياسـة نتنياهـو قائمة على ترك المسـار أن يتقدم من تلقاء ذاته دون أن تتدخل إسـرائيل، مشـيرين أن الأمر قد يساعد نتنياهو واليمين في أن يفرضوا الحل الذي يبغونه، أي ضم مناطق «C» والكتل الاسـتيطانية وإعطاء حكم ذاتي للفلسـطينيين في باقي المناطق.[٤٠] وبعبارة مختلفة فإن إسـرائيل تجاوزت خلال نقاشـها هذا العام فكرة بقاء السـلطة أم حلها، لم يعد هذا سـؤال إسرائيل الكبير، وبات ما يقلق إسـرائيل أكثر هو قضية خلافة أبو مازن والشـخص القادم لتولى قيادة السلطة، وخلال ذلك تقوم بتسريع فرض الحلول الميدانية التي تخدم أجندتها الأمنية والسياسية.

بعض التحليلات الإسرائيلية تشير إلى أن نتنياهو لم يقم بأي أعمال لمنع سيناريو سقوط السلطة.

مواقف قطبي الحكومة

نتنياهـو: لـم يطـرأ الكثير من التغيـر، أو أيا منه، علـى مواقف نتنياهـو خلال العام ٢٠١٦. فقد عاد نتنياهو وكرر ووضح في جلسة لحزب «الليكود» ردا على انتقاد الوزير اوفير اكونيس له (الذي أكد أنه يرفض فكرة الدولة الفلسطينية بخلاف نتنياهو)، قائلا: «اكونيس لا يفهمني، وليس أكيدا أنه لا يوافقني الرأي لو كان قد اسـتمع جيدا إليّ، ما أطرحه على الفلسطينيين هو دولة–منقوصة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون».[٤١]

ويمكـن ربـط ما قالـه نتنياهو مع إمكانيـة موافقة ترامب، الرئيـس الأميركي، عليه، فحتـى عنـد مباحثات كيري–عباس–نتنياهو، أكّد نتنياهو أن إسـرائيل سـتحافظ على السـيطرة علـى الأغـوار في كل الأحـوال، أي بالحالة الأمثل سـتكون دولة فلسـطينية «معاقـة»، والحالـة الأخطـر سـتكون «دولة – ناقـص». يتزامن ذلك مع إعـلان تكثيف الاسـتيطان وقانون «تسـوية المسـتوطنات» وهو يعني ضم ما يقارب ٦٠٪ من الضفة الغربيـة، ومـا يميّز ضم نتنياهو عن مشـروع ضم نفتالي بينيـت، أن بينيت يصر على المضـي فـي الضم القانوني بينما نتنياهو يفضل «الضمّ الناعم الهادئ» أي الضم على

الأرض دون إحداث ضجة. أن يكون الضم «طبيعيا» وأمرا واقعا يشكل أساس أي مفاوضات لاحقة، وهو ما يعني إطلاق الطلقة الأخيرة على أوسلو، الميت أساسا. وهو ما يعوّل عليه نتنياهو في فترة ترامب.[٤٢]

ثمة تحوّل في مواقف نتنياهو والسياسة الإسرائيلية عموما منذ السنوات القليلة الماضية، وهو الاتجاه نحو حسم العديد من محاور الصراع: على رأسها مناطق «c» والأغوار والقدس، لفرض أمر واقع يسمح بضمها مستقبلا للتبادل.

ليبرمان: لم تنشأ تغييرات جوهرية في مواقف ليبرمان الرئيسيّة، إلا أنه عاد ليؤكد ويوضّح العديد منها بصور مختلفة بعضها أكثر حذرا و «مرونة»، فهو وإن كان يذكر أنه مؤيد لفكرة الدولتين، يؤكد في المقابل على أهمية مبدأ التبادل السكاني لا مبدأ «الأرض مقابل السلام» فهو أوضح أن هذا « لم يأت بالنتائج المرجوة»، وما زال متمسكا بفكرة نقل سكان وادي عارة إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات إلى القانون الإسرائيلي أي مناطق «C». [٤٣] كما أنه يؤكد ما آمن به من قبل في أكثر من مناسبة، أنه من غير الممكن الوصول لاتفاق سلام مع الفلسطينيين في الوقت الحالي وضمن القيادة الفلسطينية الحالية، وأن الاتفاق يجب أن يكون إقليميا شاملا يشمل محاربة «قوة الشر المتطرفة في المنطقة»،[٤٤] يتحدث ليبرمان عن إقليمية الصراع وأنه غير محصور في الجانب الإسرائيلي–الفلسطيني فقط.

طرح ليبرمان بعد تسلّمه وزارة الدفاع بقليل سياسته القائمة على إعطاء «امتيازات خدماتية» معينة للقرى والمدن الفلسطينية «المسالمة» وتشديد العقوبات على القرى والمدن الفلسطينية « المعادية» كجزء من العقاب الجماعي، وضمن الخطة فإن القرى والبلدات التي لا يخرج منها منفذو عمليات تعلّم باللون الأخضر وتعطى «امتيازات خدماتية»، وفي المقابل، البلدات التي يخرج منها منفذو عمليات تعلّم بالأحمر وتشدد القبضة الأمنية حولها كالاعتقالات، سحب تصاريح العمل، وزيادة في التفتيش. وفق الخطة يدور الحديث حول ٣٠ قرية وبلدة (١٥ «مسالمة» و١٥ «معادية» وفقا لتعبيره).[٤٥]

منذ دخوله المنصب الجديد، يمكن ملاحظة إقبال ليبرمان على الحديث المباشر مع الفلسطينيين وتوجيه الرسائل لهم كما اوضحنا أكثر من ذي قبل، وتذكيره أنه لا ينوي الدخول في حرب جديدة، وتحميله المسؤولية المباشرة للأوضاع السياسية على الجانب الفلسطيني وقيادة السلطة في رام الله، ورفضه المطلق لأي علاقة أو حوار مع حماس.

مواقفه من غزة وحماس: بعد تسلمه المنصب كان قد نشر أن ليبرمان أوعز للجيش الإسرائيلي الاستعداد لإسقاط «حماس»، وقد كان ذلك أول ما ناقشه ليبرمان لدى دخوله المنصب في ٢٠١٦/٥/٣١، حيث نشر من جلسات خاصة أنه تفاجأ من عدم وجود

التحوّل: نتنياهو يتجه نحو حسم العديد من محاور الصراع، على رأسها مناطق «c» والأغوار والقدس، لفرض أمر واقع يسمح بضمها مستقبلا للتبادل.

طرح ليبرمان بعد تسلّمه وزارة الدفاع بقليل سياسته القائمة على إعطاء «امتيازات خدماتية» معينة للقرى والمدن الفلسطينية «المسالمة» وتشديد العقوبات على القرى والمدن الفلسطينية « المعادية» كجزء من العقاب الجماعي.

خطـة كهـذه لدى جيش الاحتـلال.[٤٦] لكنه عاد وأكّد فيما بعد أن لا نيّة إسـرائيلية للعودة لاحتـلال غزة، «لكـن حال حصل ذلك فسـتكون الأخيرة، لأننا سـنقضي على حماس»[٤٧] ولكنه أوضح أنه على استعداد للمساعدة في تطوير غزة وإعمارها إذا توقفت حماس عن أعمالهـا وتطوير قدراتها العسـكرية، وقد جاء ذلك أيضا فـي أكثر من لقاء ضمن خطته المعروفة «بالعصا والجزرة»، ذاكرا أن غزة قد تتحول إلى «سـنغافورة الشـرق الأوسـط» إذا أسقطت سلطة حماس.[٤٨]

بين كيري وترامب

كعادة الساسـة الأميركيين حين يصبحون خـارج الإدارة ولا يكونون عرضة لضغط الانتخابـات والسـباق، فقـد قام وزير الخارجيـة الأميركي جون كيـري بعرض مواقفه حول مسـتقبل عملية السـلام بكثير من الجرأة، التي وإن لم تتقدم كثيراً تجاه المطالب الفلسـطينية، إلا أنهـا عكسـت مـدى سـخط إدارة الرئيس أوباما مـن تجاهل حكومة نتنياهـو لمجمل تدخلاتها للتقريب بين الطرفين. ولـم يكن الصمت الأميركي على القرار ٢٣٣٤ إلا إشارة في هذا الاتجاه. صحيح أن السيناتور كيري قام بتقديم مجموعة من المقاربات حول الصراع والتي شكل تحذيره – النابع من الحرص– من انزلاق إسرائيل نحو حل الدولة ثنائية القومية أهمها، وتحميله لإسـرائيل المسـؤولية حول فشـل مقترح اتفـاق الإطـار في العام ٢٠١٥ الـذي تقدم به، إلا أن مداخلاته وخطاباته خلال شـهر كانون الأول من العام ٢٠١٦ شكلت أيضاً افتراقاً ملحوظاً عن مجمل المواقف السابقة. مـن المؤكـد أنها مواقف لن تكون ملزمة لخليفته في إدارة ترامب لكنها ستشـكل قاعدة «حية» للنقاش حول الصراع.

فخلال كلمة له في منتدى نظمه «مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط» في واشنطن فـي ٢٠١٦/١٢/٤ قـال كيـري: لا يمكن أن يُعقد اتفاق سـلام منفرد بـين الدول العربية وإسـرائيل، ومن المستحيل تحسـين العلاقات (بين الجانبين) من دون التوصل إلى اتفاق سـلام مع الفلسطينيين. تلك هي الحقيقة القاسية التي أدركتها خلال السنوات الأخيرة». الخلاصـة التـي تبـدو موجهة لنتنياهـو وليبرمان اللذيـن أكثرا من الحديث عن السـلام الإقليمي مع الدول العربية دون المرور بالفلسـطينيين، أنه لن يكون بمقدور إسـرائيل أن تعقد سلاماً مع العرب قبل التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين.

بيد أن خطاب كيري الأقوى والأكثر إثارة للجدل جاء قبل ثلاثة أسابيع من تسلم ترامب السـلطة، حيث دافع عن موقف واشـنطن السـماح بصدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي طالـب بوقف الاسـتيطان الإسـرائيلي، قائلا إن الهدف هو الحفاظ علـى حل الدولتين الذي

بات في خطر. أشـعل الخطاب الغصب في تل أبيب رغم إدراكها بأن الرئيس القادم ووزير خارجيته لن يأخذا بكلمة منه. تصدر نتنياهو قائمة المهاجمين للخطاب حيث وصفه بـ «خيبة أمل كبيرة بحق الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشـرق الأوسـط» . قائلاً إن كيري «تطرق بشـكل مهـووس إلى قضية المسـتوطنات فـي أرض إسـرائيل بدلا من التطـرق إلى جذور الصراع وهي الرفض الفلسطيني المستمر للاعتراف بالدولة اليهودية مهما كانت حدودها».

لـم يتـردد الرئيـس الأميركي (السـابق) أوبامـا بدوره فـي التأكيد على مـا جاء في خطاب وزير خارجيته. ففي آخر تعليقات اوباما على مسـتقبل السـلام بين الفلسطينيين والإسـرائيليين قـال فـي مؤتمر صحافي وداعـي إن «الوضع الراهن يشـكل خطرا على إسـرائيل، وسيء بالنسبة للفلسـطينيين وللأمن الوطني الأميركي». وتابع قائلا: «لا أرى حلا للقضية الفلسطينية الإسرائيلية يترك إسرائيل يهودية وديمقراطية في آن واحد. فإن لـم يكـن هناك دولتان فالوضع الحالي سـيقود إلى دولة واحدة لكن هذا الوضع سـيترك أناسا في الصف الثاني وغير مواطنين». نتنياهو، الذي يعرف أن ترامب لن يكون سعيداً بـكل هـذه التصريحات، ولن يأخذ بـأي منها، كان ينتقدها وشـفتاه تتطلعان إلى أذنيه.[٥١] من المؤكد أن الساسـة الإسـرائيليين يمكن لهم أن يهزأوا بكيري وخطابه لكن زحف إسـرائيل نحـو الدولة الواحدة لا يمكن نفيـه بكلمات ناحوم برنيـا ع.[٥٢] وأياً يكون الحال فربما أخطأ كيري حين تأخر في عرض الخطاب، ولو أنه عرضه مبكراً وعرضه للتفاوض بين الطرفين لكان أكثر جدوى.[٥٣]

ورغم الرفض الإسرائيلي لمدخلات كما لمخرجات مؤتمر باريس جملة وتفصيلاً، إلا أن الإعلان الصادر عن المؤتمر كان ضعيفاً جداً مقارنة بتطلعات المبادرة الفرنسية قبل أكثر من عام.

وبـدا واضحـاً أن إدارة أوبامـا باتـت تضيـق ذرعاً بتجاهل إسـرائيل لـكل مواقفها واستدراكاتها حول النشاطات الاستيطانية وضرورة تفعيل عملية السلام حتى تثمر جهود اللحظة الاخيرة. وفي محاولة لالتقاط اللحظة الأمريكية الجديدة سارع الفلسطينيون إلى تشـجيع التوجهات الأميركية الجديدة وحث واشـنطن على عدم اعتراض مشروع القرار حول الاسـتيطان في مجلس الأمن. حيث زار الرئيس عباس واشـنطن وتحدث مع أوباما حـول ذلـك. من جانبه التقى نتنياهو اوباما فـي ٢١ أيلول في محاولة للتأثير على مواقف الرئيس الأميركي. المفاوضات الإسرائيلية الأميركية التي لم تقتصر على لقاءات الرجلين لم تثمر شـيئاً، إذ أنها فشـلت في دفع الممثلة الأميركية في مجلس الأمن سـامانثا باور لرفع يدها اعتراضاً على القرار.

المبادرة الفرنسية ومؤتمر باريس

نجحت فرنسا في عقد مؤتمر باريس للسلام ضمن إطار مبادرتها التي ظلت موضع نقاش وسجال بين باريس وأطراف الصراع لأكثر من عام منذ أطلقها وزير الخارجية السابق لوران فابيوس وواصل العمل عليها الوزير الحالي جان مارك إيرولت. والمبادرة التي بدأت قوية انتهت إلى مجرد لقاء تشاوري لم يتمخض عنه أكثر من تشديد المجتمع الدولي على ضرورة الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط.

وتم تأجيل عقد المؤتمر لأسباب مختلفة أكثر من مرة. إسرائيل التي دفعت فرنسا للتراجع أكثر من مرة أبدت موقفاً قطعياً بأنها لن تشارك في المؤتمر بأي حال من الأحوال. واعتبرت أن المؤتمر يصرف الانتباه عن المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين. وأبلغت المبعوث الفرنسي بيير فيمون بأنها لا تريد أي صلة بجهود إحياء المحادثات التي انهارت في العام ٢٠١٤. وأمام الرفض الإسرائيلي لحضور المؤتمر قررت باريس أن يعقد المؤتمر بدون الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

باريس التي أدركت أن واشنطن مشغولة بالسباق الرئاسي واصلت ضغطها لعقد المؤتمر رغم العراقيل التي تواصل وضعها أمامها. وفي ١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ وقبل خمسة أيام من تنصيب ترامب نجحت باريس في عقد المؤتمر بمشاركة ٧٠ دولة أبرزها الولايات المتحدة الأميركية و٥ منظمات دولية وهي: جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الافريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي. أكد الحضور في ختام المؤتمر دعمهم لحل عادل ودائم وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأكدوا على أن الحل يكمن في حل تفاوضي لدولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا الى جنب بسلام وأمن. وطالبوا الطرفين بأخذ خطوات عاجلة من أجل عكس الواقع السلبي على الأرض بما في ذلك استمرار أعمال العنف والنشاط الاستيطاني للبدء بمفاوضات مباشرة وهادفة. وأكدوا على أن حل الدولتين التفاوضي يجب أن يلبي طموحات الطرفين بما فيها حق الفلسطينيين بالدولة والسيادة وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ بشكل كامل، وتلبية احتياجات إسرائيل للأمن، وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وقرار ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات العلاقة. كما شددوا على أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ كإطار شامل لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وعليه المساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ورحبوا بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ وتوصيات اللجنة الرباعية ١-٧-٢٠١٦، ومبادئ وزير الخارجية الأميركي لحل الدولتين.

ورغم الرفض الإسرائيلي لمدخلات كما لمخرجات المؤتمر جملة وتفصيلاً، إلا أن الإعلان الصـادر عـن المؤتمر كان ضعيفاً جـداً مقارنة بتطلعات المبادرة الفرنسـية قبل أكثر من عام. تعكس كلمة هولند الافتتاحية روح التراجع في الموقف الفرنسي حين قال الرئيس الفرنسـي بأن أحداً لا يريد فرض حل للصراع دون اتفاق، وأن السـلام يمكن أن يتحقق عبر المفاوضات المباشـرة. من المؤكد أن مخرجات المؤتمر تشـكل تراجعاً فرنسـياً كبيراً عن روح ومواد المبادرة بطبعتها الأولى التي قالت إن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية فـي حال رفضت إسـرائيل التوصل لاتفاق حول ذلك، والأهـم هو تنازل باريس عن فكرة السقف الزمني للتوصل إلى حل للصراع بين الطرفين.

ظهر بشكل واضح خطاب الضم عبر المطالبات السياسية الداخلية الداعية إلى قيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية التي تنوي الاحتفاظ بها والمناطق الحيوية والإستراتيجية.

تنامي خطاب الضم

ظهر بشـكل واضح خطاب الضم عبر المطالبات السياسـية الداخلية الداعية إلى قيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية التي تنوي الاحتفاظ بها والمناطق الحيوية والإستراتيجية بدعوى أن السيطرة عليها مصلحة أمنية وعسكرية لا يمكن التنازل عنها. ويعتمد مثل هذا الخطاب على ضرورة أن تسـارع إسـرائيل في حماية مصالحها في ظل انغلاق أي أفق لعملية تسـوية مرتقبة مع الفلسطينيين، وضرورة– في نفس الوقت– أن تحافظ إسرائيل، رغـم ذلـك، علـى إمكانية أن يقوم حكم فلسـطيني خاص – البعض يسـميه «حكم ذاتي» والبعض دولة مجردة السلاح. يشبه الأمر أن تقتل صاحب البيت بعد سرقته وتترك الباب مواربا لعله يعود.

مـن جانـب هـذا فإن مثل هـذه المقترحـات باتت جزءاً مـن توجهات «الحـل الأحادي الجانب» الذي تنامي بدوره في الخطاب السياسـي الإسـرائيلي في السـنوات الأخيرة، والذي يعتمد على مقولات كبيرة أساسـها أن من حق إسـرائيل أن تقوم بما تراه مناسباً وفق مصلحتها. وعليه فإن نظرة خاطفة على سياسات قوات الاحتلال في الضفة الغربية خاصـة تلـك المتعلقة بالاسـتيطان، وتحليل التشـريعات والقوانين التي تقـوم بها حكومة الاحتلال يعيطان مؤشـرات مؤكدة على أن سياسـة الضم باتت أمراً واقعاً إلى أن يعلن عنه رسمياً. وعليه فإن ما يحدث من نقاش في الحلبة السياسية الإسرائيلية حول سياسة الضم لا يتعلق بالفكرة بل بالمدى الذي يمكن لإسرائيل أن تذهب إليه، وبالمقاصد النهائية له. فمن اليسار إلى الوسط إلى اليمين هناك اتفاق، متفاوت في مداه، حول ضرورة قيام إسرائيل بتنفيذ عمليات ضم مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية.

لا يتعلق ما يحدث من نقاش في الحلبة السياسية الإسرائيلية حول سياسة الضم بالفكرة، بل بالمدى الذي يمكن لإسرائيل أن تذهب إليه، وبالمقاصد النهائية له.

تقع في أسـاس خطاب الضم جملة من المقولات التي تطورت خلال العقد الماضي بين مجموعة من قادة اليسـار والوسـط واليمين في إسـرائيل. لكن ما يدور الحديث عنه الآن

هو مزيج بين هذه المقولات. فمن جهة فإن «بينيت» كان أول من نادى بضم المناطق «ج»، كما أن لبيد اعتمد في خطابه الانتخابي على فكرة «الطلاق» مع الفلسطينيين، فيما ركز اليسار على أهمية أن يشعر الفلسطينيون بأن طموحاتهم السياسية قد أشبعت في أي حل نهائي. الحديث يدور الآن عن «ضم» لكنه ليس مطلقاً ولا يشمل كل المناطق المصنفة «ج»، وفي نفس الوقت عدم إدارة الظهر للفلسطينيين بل الانعزال عنهم ومنحهم بعض الحكم. وبشكل عام، يذهب مؤيدو عمليات الضم إلى أن الضم يحمي إسرائيل من الدولة ثنائية القومية التي قد يكون «لا مناص منها» في لحظة معينة إن لم تقم إسرائيل بالضم والانعزال عن الفلسطينيين.

يتميز خطاب الضم بالتركيز على ضرورة ترك الفلسطينيين الذين لا يتم ضمهم في لمصيرهم، بحيث يتم السماح لهم بنوع محدود أو موسع (يعتمد على أي ضفة من النهر يقف المتحدث) من حكم أنفسهم. وفيما تختلف توجهات ودوافع المطالبين بضم الكتل والمناطق الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، فإنهم يتفقون على أن مصلحة إسرائيل تكمن في أن تضع يدها على يهمها وتترك ما لا تريد الاحتفاظ به أو غير المهم بالنسبة لها خارج «أسوار» مصالحها. بل إن البعض حتى من غلاة اليمين باتوا يطالبون بضرورة تمكين الفلسطينيين من أن يحكموا أنفسهم بعد عمليات الضم المزمعة. بمعنى أن تسعى إسرائيل إلى تسهيل حياتهم ليست الاقتصادية بل أيضاً عدم «خنق» فرص مستقبل حكمهم لأنفسهم. وأساس ذلك أن يجد العالم فيما تقوم به إسرائيل أمراً منطقياً فهي لا تضم فقط مناطق الفلسطينيين بدافع الاستيلاء على أرضهم بل هي أيضاً تساعدهم في الاعتماد على أنفسهم. من هنا ظهرت أفكار مثل تطوير مناطق «ج» وتخصيص بعض منها لتطوير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية.

وبالطبع، فإن التعبيرات السياسية غالباً ما تكون ترجمة لبعض السياسات على الأرض أو دعوة لها. وعليه فإن تنامي خطاب الضم هو ترجمة أيضاً لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من سياسات تعبر عن روح الضم، بجانب كونها دعوة لتركيز الفعل السياسي الإسرائيلي فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين. فبحسب تقارير منظمة «يش دين» فإن الحكومة الإسرائيلية فيما لا تتبنى بشكل علني توصيات تقرير «ليفي» فإنها تقوم بتنفيذ روح هذه التوصيات، وأن سياسة نتنياهو قائمة على الضم التدريجي لمناطق الضفة الغربية دون الإعلان الرسمي عن ذلك. ما يتم هو عملية ضم «بالأمر الواقع» دون أن تمنح إسرائيل الفلسطينيين حتى أي حقوق. [٥٧]

وبعيد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ المتعلق بالاستيطان رأت وزيرة العدل ايليت شاكيد أن الرد على القرار يكمن في «الضم»، وبالتالي عدم الالتفات لما يقوله

العالم، بل لما تقتضيه مصلحة إسـرائيل. وشـجع صعود ترامب للحكم ومواقفه ومواقف أركان إدارتـه الجديـدة من الاسـتيطان والقدس على الترويج لمقـولات الضم. يكتب آريه الداد بأن ثمة فرصة لضم الضفة الغربية بالتنسـيق مع ترامب.[٥٨] وأن مصلحة إسـرائيل تقتضي أن تضم المناطق الحيوية بالنسبة لها. حيث أنشأت المستوطنات في الضفة وضعاً جديداً، كما أن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق، لذا يجب على إسرائيل القيام بالفرض التدريجي للقانون الإسرائيلي على الأرض.[٥٩]

ونشـر عضو الكنيسـت من الليكود، يوآب كاش، خطة سياسية تقوم على رفض إقامة دولة فلسـطينية، وتدعو إلى إلغاء اتفاقيات أوسـلو. وحسـب الخطة يتم تفكيك السـلطة الفلسـطينية وبدلا من دولة يحصل الفلسـطينيون على حكم ذاتي على ٤٠٪ من أراضي الضفـة من دون أي مسـؤولية أمنية، لكنهم يديـرون حياتهم في مجالات الصحة والعمل والتجارة والأموال والزراعة والتعليم والمواصلات وما شـابه. ويتم ربط المدن ذات الحكم الذاتي بطرق المواصلات التي يسـمح بالسفر المشـترك عليها. وتقوم إسرائيل بضم بقية المناطـق ويمكـن للفلسـطينيين الذين يقيمون فيهـا الاختيار بين المواطنة الإسـرائيلية أو الفلسـطينية. وعليه تبقى المسـتوطنات مكانها، وفيما يتعلق بالقـدس، تقترح الخطة بقاء المدينة تحت السـيادة الإسـرائيلية الكاملة، بينما يتم فصل الأحياء العربية الواقعة خارج الجدار الفاصل عنها، وتحويلها إلى سلطات محلية مستقلة في إسرائيل.

ولا تقوم فكرة الضم على مجرد الضم الفعلي للمناطق المزمع ضمها، بل أيضاً سـن بعـض القوانين والتشـريعات التي تسـهل عمليات الضم وتضفي عليهـا طابعاً قانونياً. وعليـه فإن مجمل التدخلات الإسـرائيلية في هذا المجـال صبت باتجاه جعل الضم يبدو أمراً واقعياً وممكناً، لكن لا رجعة عنه. فقد أشارت تقارير أن الحكومة الإسرائيلية وظفت خبيراً دولياً من أجل مسـاعدتها في تعزيز «الحل القبرصي» للبؤر الاسـتيطانية المقامة على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية. وتشمل مهام الخبير الدولي توفير الرد القانوني المناسب على ردود الفعل الدولية المتوقعة على الخطوات الإسرائيلية خاصة التي سـتصدر من أوروبا. وذكرت نفس التقارير أن إسرائيل تبحث الخيارات المتاحة في ظل عدم تطبيق قانون التسـوية. من هذه الخطوات اسـتخدام قانون أملاك الغائبين وإعلان المسـتوطنين سـكاناً محليين في منطقة واقعة تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي. أو اللجـوء للحـل القبرصي الذي تم اتباعه بعد تقسـيم قبرص عـام ١٩٧٤ وقام على آليات تعويض للسكان. [٦٠]

لا تقوم فكرة الضم على مجرد الضم الفعلي للمناطق المزمع ضمها، بل أيضاً سن بعض القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات الضم وتضفي عليها طابعاً قانونياً.

بعـد قرار الاسـتيطان ٢٣٣٤، بات البعض يرى أن خطـوات الضم قد تكون صحيحة ولكنها تجلب مضار أكثر من منافعها لأنها سـتعمق عزلة إسـرائيل، ويمكن لإسرائيل في

المقابل أن تعمل على تعزيز الاستيطان في القدس وفي الكتل الاستيطانية وتشجيع نقل السفارة إلى القدس والاعتراف بالمكانة الحالية للجولان وتنسيق هذه المواقف مع إدارة ترامب مستندة إلى ثلاث فرضيات كما يقول يدلين:[٦١]

١. إدارة ترامب ستكون أكثر وداً لإسرائيل ويمكن التوصل معها لتفاهمات رفضتها إدارة أوباما.
٢. العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين ليست ممكنة.
٣. الوضع الحالي ليس جيداً لإسرائيل مما يتطلب منها التقدم بمبادرة تحافظ على حل الدولتين وتشمل الانفصال عن الفلسطينيين بطريقة منضبطة، حذرة، وصبورة وتحمي مصالح إسرائيل وترمم مكانتها السياسية والأخلاقية في العالم.

وكما يقترح يدلين، فمن المهم لإسرائيل أن تتبنى استراتيجية فاعلة في مركزها تفاهمات مع الولايات المتحدة حول التمييز بين الاستيطان في الكتل وبين المستوطنات المعزولة حيث تجمد إسرائيل البناء. وتعمل إسرائيل خلال ذلك على إثبات التزامها بحل الدولتين من خلال خطوات تعزز ذلك مثل المبادرة إلى تشجيع بناء المؤسسات الفلسطينية الفاعلة وتوسيع حكمها الذاتي، مساعدة الاقتصاد الفلسطيني والمساعدة في إقامة بنى تحتية تسمح بتواصل مواصلاتي في الدولة الفلسطينية عند نشوئها. وإشراك الدول العربية البرغماتية في تحقيق كل ذلك.[٦٢]

إجمالاً، فإن خطورة كل ذلك بأن الفلسطينيين سيجدون أنفسهم يواجهون سياسات أمر واقع مغلفة بقوانين وتشريعات ومنطلقات سيشكل البحث فيها والتفاوض حولها إطالة لوقت تحقيق منجزاتهم السياسية. بالطبع لن يشكل الضم «إقفالا» أبديا للطموحات الفلسطينية بإقامة دولتهم في مناطق الـ١٩٦٧، لكنه سيعني أن تحقيق ذلك سيكون عسيراً.

في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ تبنت لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» مشروع قرار» البلدة القديمة في القدس وأسوارها.

قرار اليونسكو بخصوص القدس

لقرار اليونسكو حول القدس أهمية خاصة لسببين. يتعلق السبب الأول بما تمثله القدس في الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل. والسبب الثاني يتعلق بحقيقة الوضع الميداني في المدينة التي تركزت الهبة الفلسطينية الحالية فيها والتي تشهد منذ تشرين الأول من العام ٢٠١٥ مواجهات مستمرة بجانب مواصلة قوات الاحتلال لحملة التهويد والاستيطان الشرسة والتهجير والتدمير بحقها وبحق سكانها.

في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ تبنت لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والثقافة «اليونسكو» مشروع قرار» البلدة القديمة في القدس وأسوارها». القرار رفض أي ربط بين اليهود والمسجد الأقصى وحائط البراق

معتبراً اياهما تراثاً إسـلامياً بالكامل. وأشـار القرار إلى الأماكن المقدسة بالأسماء العربية مستبعداً أي من الأسماء التي حاولت إسرائيل من خلال استخدامها تهويد المدينة المقدسـة. وقبل التصويت بأسـبوع، اعتمد المجلس التنفيذي لليونسـكو قرارا يقول إن الأقصى مكان وتراث إسـلامي خالص، ونفى وجود صلة لأي مواقع يهودية بالحرم القدسـي الشـريف. صوت لصالح مشـروع القرار الذي تقدمت به سبع دول عربية ٢٤ دولة، فيما امتنعت ٢٦ دولة عن التصويت، منها فرنسـا، وعارضت القرار ٦ دول، هـي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا والتشـيك واسـتونيا، فيما امتنعت دولتان عن التصويت.

وشـكل القرار صفعة قوية لإسـرائيل وانتكاسـة جديدة للدبلوماسـية الإسـرائيلية مع تواصل واشتداد المعركة التي يخضوها الفلسطينيون ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية. ويعتبر القرار الأهم «معنوياً» بالنسـبة للفلسـطينيين بعد قرار الجمعية العامة بالاعتراف بدولة فلسطين كدولة غير عضو. ووصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية نص القرار بالمخفق، وأعلنت وزارة التعليم الإسـرائيلية عن مقاطعتها اليونسكو.[٦٣] فيما طالب البعض بأن الرد الأنجع على القرار يكمن في فتح أبواب الحرم أمام اليهود.[٦٤]

وكان القرار فرصة أخرى لإسـرائيل لمواصلة هجمتها على الجمعية الدولية ومؤسسـاتها، حيث تبارى المسـؤولون الإسـرائيليون في تسـخيف القرار، وفي كيل الشتائم للجهة المصدرة له، ابتداء من نتنياهو، مرورا بوزيرة القضاء في حكومته، وصولا إلى زعيم المعارضة إسحق هرتسوغ.

وبشـكل عـام فـإن قرار اليونسـكو يضاف إلـى جملة القـرارات الأخـرى التي نجح الفلسطينيون في استصدارها لتثبيت حقهم ومطالبة المجتمع الدولي التدخل للفصل بينهم وبين إسـرائيل. فيما سيشـكل قرار الاستيطان الذي سينجحون في استصداره الضربة الأهـم التـي تلقتها إسـرائيل خلال العام ٢٠١٦، العام الأكثر راحة بالنسـبة لإسـرائيل سياسياً لولا هذا القرار.

القرار ٢٣٣٤: عقاب نتنياهو أم أوباما؟

تبنـي مجلـس الأمن الدولي يوم ٢٣ كانون الأول القـرار رقم ٢٣٣٤ الذي اعتبر أقوى قرار أممي يدين الاسـتيطان الإسـرائيلي في الأراضي الفلسـطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وربمـا لـم يكن القرار على شـدة لهجتـه مفاجئاً أكثر مـن امتناع الولايـات المتحدة عن اسـتخدام حـق النقض لمنع صدور القرار في سـابقة هي الأولى مـن نوعها، ما اعتبره البعض انتقام أوباما الأخير من نتنياهو ومواقفه في نهاية ولاية الأول الثانية.

وتقدمت أربع دول غير عربية هي: السينغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزلندا، بالقرار لمجلس الأمن، حيث صوت لصالحه لأول مرة منذ ٣٦ عاماً ١٤ عضواً في مجلس الأمن في حين امتنعت الولايات المتحدة على غير المتوقع عن التصويت. وأكد القرار في ديباجته على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية إنما يعرض للخطر جدوى حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. وأدان القرار جميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل، من جملة أمور، بناء وتوسيع المستوطنات، نقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة الأرض وضمها بالأمر الواقع، هدم المنازل والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة. مؤكداً على حل الدولتين كأساس لإحلال السلام في المنطقة، مطالباً بتجميد إسرائيل كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك «النمو الطبيعي»، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار٢٠٠١.

ومع أن قرارات مجلس الأمن ليست في مكانة القانون الدولي فإنه سيصبح أحد مصادره عند تحديد أي قضية تتعلق بالمستوطنات خاصة مع الفحص الأولي الذي تجريه المدعية العامة في محكمة الجنايات الدولية «فاتو بنسودا» بهدف التقرير في ما إذا كانت ستفتح تحقيقاً ضد إسرائيل على جرائم الحرب خلال العدوان على غزة في العام ٢٠١٤. في قلب هذا التحقيق، مستفيدة من القرار، سيكون التحقيق في ما إذا كان الاستيطان يعتبر جريمة حرب لأنه ينطوي على نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة.

بجانب أشياء كثيرة أخرى، يكمن مصدر القلق الإسرائيلي بأنه يمكن استخدام القرار لفتح تحقيق آخر ضد الجهات المسؤولة عن سياسة الاستيطان ورفع لوائح ضدهم. كما يمكن لجهات خارجية تحريك إجراءات جنائية تحت مبدأ «الصلاحيات الكونية» الذي يسمح برفع لوائح اتهام على جرائم حرب في ظل غياب صلة للدولة حيث يتم الإجراء. [٦٥]

لا يقوم القرار، من وجهة نظر إسرائيلية، بالتمييز بين مستوطنات معزولة وبين الكتل الاستيطانية التي ترى إسرائيل أن لا مناص من ضمها إليها. ولا حتى بين المستوطنات في شرق القدس، ولا حتى بين البناء على أراضي دولة والبناء على أراض خاصة. وعليه فإن الخطورة أن كل المزاعم الإسرائيلية ومحاولة جعل العالم يقر بمثل هذه الفروقات لا مكانة لها في النقاش، لأن القرار اعتبر أن كل النشاطات الاستيطانية هي مخالفات بحق القانون الدولي.

والأخطر إسـرائيلياً أن القرار شـدد أن مجلس الأمن لن يعترف بأي تغير في خطوط الرابع من حزيران بما في ذلك القدس إلا بموافقة الأطراف خلال المفاوضات. وهذه المرة الأولى التي يشار فيها إلى ذلك، وهي أخطر مما ورد في القرار ٢٤٢ الذي يشكل أساس التسـوية الدائمـة. فالقرار ٢٤٢ تحدث عن «حدود آمنة معتـرف بها»، وفي كل القرارات اللاحقـة جرى الحديث عن خطوط الرابع من حزيران كخطوط مرجعية لترسـيم الحدود. وعليـه، سيشـكل القرار ورقة بيد الفلسـطينيين خلال المفاوضات لرفـض أي تعديل على الحدود من جانب واحد.

وبشكل عام فإن قرار اليونسكو يضاف إلى جملة القرارات الأخرى التـي نـجـح الفلسطينيون في اسـتـصـدارهـا لـتـثـبـيـت حقهم ومطالبة المجتمع الدولي التدخل للفصل بينهم وبين إسرائيل.

ومـن الممكـن أن يعزز القرار حملة مقاطعة منتجات المسـتوطنات ومطالبة الشـركات المتعاقد معها والعاملة داخل إسـرائيل عدم القيام بأي نشـاط في المسـتوطنات، وسينتج عن هذا ربما رفع دعاوى في المحاكم لدى بعض الدول لمن ينتهك هذا القرار.

إن مطالبة القرار للأمين العام بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر يعني أنه ربما ستنشأ آليـة رقابـة خاصة قد تنتـج عنها مطالبات بوضع إجراءات لوقـف انتهاك القرار من قبل إسرائيل.[٦٦]

اعتبر القرار صدمة بالنسـبة لإسـرائيل، ليس أن الولايات المتحدة وقفت صامتة أمام القـرار ولـم تعترضـه كما كانت تفعل في السـابق، بل إن دول العالـم باتت غاضبة على إسرائيل جراء سياساتها تجاه الفلسطينيين.

كمـا أن ضـرب إسـرائيل عرض الحائط بـكل اعتراضـات العالـم واحتجاجات دوله على سياسـاتها سـاهم في اصطفاف كل الدول مع القرار. فمثلاً سـاهم قانون التسوية والتسـريع بـه في إثارة حفيظة العالم من مضي إسـرائيل قدماً فـي قضم كل الأراضي الفلسطينية بلا أدنى تمييز.

تبني مجلس الأمـن الدولي يوم ٢٣ كانون الأول القرار رقم ٢٣٣٤ الذي اعتبر أقوى قرار أممي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

وبشـكل عام فإن القرار اعتبر أهم موقف سياسـي يتعلـق بالصراع من قبل المجتمع الدولي منذ زمن طويل وشـكل بالنسـبة لإسـرائيل انتكاسـة دبلوماسـية تأمل إسرائيل التعويض عنها مع الوافد الجديد للبيت الأبيض.

الوضع الميداني: القدس والاستيطان

سـجل العام ٢٠١٦ انخفاضاً نسـبياً في حدة المواجهات التي تميزت بها بدايات «هبة القدس» التي اندلعت في تشرين الأول ٢٠١٥. وخلال العام ٢٠١٦ استشهد ١١ فلسطينيا خـلال المواجهـات أو نتيجة لعمليـات القتل على الحواجز فيما قتل ١٥ جنديا ومسـتوطنا إسـرائيليا خلال العام. ووفق مصادر فلسـطينية فإن قوات الاحتـلال اعتقلت خلال العام ٢٠١٦ قرابة ٦ آلاف مواطن بتهم مختلفة منهم ١١٤٠ طفلاً تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي. شمل ذلك اعتقال ١٣٥ أسيرة و ٢٠٠٠ مواطن تحت

بند الاعتقال الإداري.[٦٧] وقال ضابط كبير في قيادة الجيش إن جهاز «الشاباك» والجيش أفشلوا في العام ٢٠١٦ حوالي (١٨٠) عملية إطلاق نار منذ بداية العام.[٦٨]

ظلت المدينة المقدسة بؤرة اللهب المشتعلة طوال العام ٢٠١٦ في الصراع، فمن جهة تزايدت حملات الاستيطان وما يرافقها من مصادرة للبيوت والأراضي وحملات مداهمة للمسجد الأقصى، ومن جهة ثانية تواصلت عمليات القتل التي تقوم بها قوات الشرطة والجيش بحق المواطنين بدعوى محاولة القيام بعمليات دهس أو طعن. ومع هذا التزايد في التوتر ظهرت للنقاش بقوة أفكار جديدة تتعلق بمفهوم القدس ومساحتها، حيث لم يعد ثمة ضرورة لإسرائيل لمواصلة الاحتفاظ بالقرى والضواحي المجاورة للقدس والتي تم اعتبارها لأسباب سياسية ضمن الحدود البلدية للمدينة المقدسة.

مع أن قرارات مجلس الأمن ليست في مكانة القانون الدولي فإنه سيصبح أحد مصادره عند تحديد أي قضية تتعلق بالمستوطنات.

وسقط في العاصمة خلال العام الماضي ٢٤ شهيدا بينهم ٦ أطفال أعمارهم أقل من ١٨ عاما. واعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلية خلال العام الماضي قرابة ٢٠٠٠ مقدسي. وأفادت دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مدينة القدس أن أكثر من ١٤ ألفاً و٨٠٦ مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٦. والعدد السابق يشمل فقط المستوطنين دون غيرهم من الجنود والشرطة والمخابرات والطلاب اليهود الذين لم يتوقفوا عن اقتحام باحات المسجد الأقصى.[٦٩]

وأمام تواصل التوتر في المدينة، ظهر السؤال جلياً: لماذا هدأت نسبياً الأحداث في الضفة الغربية ولم تتواصل إلا في القدس. ووفق البروفسور اسحق رايتر، رئيس مشروع ترسيم خريطة أحياء شرق القدس في معهد القدس للبحوث السياسية، فإن ثمة عدة عوامل تقف وراء تنفيذ العمليات، أهمها الوضع الكارثي في الأحياء العربية والإحساس بالطريق المسدود سياسياً خاصة مع نية الرئيس الأميركي الجديد نقل السفارة الأميركية إلى القدس.[٧٠] وأمام كل هذا ظهرت مطالبات بضرورة فصل القرى الإثنتين والعشرين عن القدس، حيث أن قرابة ٦٠ بالمائة من العمليات في الانتفاضة الأخيرة جاءت من تلك القرى. القدس الموحدة يجب أن تشمل فقط القدس الشرقية. فبدلاً من القدس موحدة حصلت إسرائيل على مدينة كبيرة، عنيفة، ومتنازعة. لأن ثمة فارقا كبيرا بين القدس اليهودية والقدس الكبرى مثلما هو الفرق بين إسرائيل اليهودية والدولة ثنائية القومية.[٧١] وعليه فليس لإسرائيل حاجة للاحتفاظ بتلك القرى لأنها لا تشكل أي أهمية مقدسة لها كما أنها لا تجلب إلا المشاكل. بالنسبة لحاييم رامون فهناك حاجة لبناء جدار أمني كامل ومتقدم حول القدس وإعادة القرى المضمومة للقدس للضفة الغربية مثل المناطق «ب» و «ج»، والابقاء فقط على البلدة القديمة.[٧٢] إن البلدة القديمة هي ما يهم إسرائيل.

بجانب أشياء كثيرة أخرى، يكمن مصدر القلق الإسرائيلي بأنه يمكن استخدام القرار لفتح تحقيق آخر ضد الجهات المسؤولة عن سياسة الاستيطان ورفع لوائح ضدهم.

أما من عارضوا مثل هذه الفكرة، فقد قالوا إن إخراج الإثنتين وعشرين قرية من

القـدس لا يعني أكثر من تقسـيم المدينـة، لأن هذا لن يحل الأزمة الحقيقية التي سـتظل تعتمل في القدس الشـرقية.[٧٣] فتقسـيم القدس وإقامة المزيد من الجدران لن يحل الأزمة كمـا يـرى البعض وإخراج بعض الأحياء العربية خـارج القدس لن يوقف «الإرهاب» عن ملاحقـة مـن يطالب بالمزيد من الجدران داخل «أحيائـه»، ويقترحون أنه لا يمكن مواجهة الإرهـاب عـن بعـد وأن الطريقة الأكثر نجاعـة لمحاربته «هي العمل داخلـه وفي أحيائه» ومواجهته.[٧٤] وعليه فالحل الأمثل لمشكلة القدس يكمن في معالجة أسباب الأزمة.

وضمن نفس التصاعد الذي ميز سياسـة الاستيطان الإسرائيلية فقد تواصلت بوتيرة كبيرة ومتزايدة عمليات مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وإقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة ومنح التراخيص ونشر العطاءات المتعلقة بذلك. فوفق تقرير فلسـطيني فإن مجمل ما تم الإعلان عنه من مخططات، وعطاءات، ومنح تراخيص وصل لنحـو «٢٧٣٣٥» وحـدة اسـتيطانية جديدة في مراحـل البناء والتخطيـط والمصادقة في أراضـي الضفـة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. وتركزت النشـاطات الاسـتيطانية في محافظات القدس، وسـلفيت، وبيت لحم، والخليل، ورام الله. كما تم الاسـتيلاء على أكثر مـن (١٢٣٢٦) دونما من الأراضي الخاصة بالمواطنين الفلسـطينيين في الضفة الغربية، وتم الإعـلان عنهـا كأراضي دولـة، ومن ثم تحويلها لاحقا لصالح الاسـتيطان. وارتفعت مصـادرة الأراضي، بنسـبة (١٢٧٪) مقارنة مع العام ٢٠١٥ فيمـا ارتفعت وتيرة البناء الاسـتيطاني بنسبة (٥٧٪) عن العام ٢٠١٥. وتركزت المشاريع الاستيطانية الجديدة في مدينة القدس بنسبة ٧٠٪ من عدد الوحدات الجديدة.[٧٥]

ظـهـرت مـطـالـبـات بـضـرورة فصل القرى المقدسية الإثنتين والعشرين عن القدس، حيث أن قرابـة ٦٠ بالمائة مـن العمليات في الانتفاضة الأخيرة جاءت من تلك القرى.

وفـي ظـل محاولـة الحكومـة الإسـرائيلية تشـريع الاسـتيطان وإعطائه مسـوغات قانونية تسـاهم في تعزيز بقاء الكتل الاسـتيطانية والمستوطنات الكبرى تحت السيادة الإسـرائيلية فقد شـرعت الحكومة إلى سـن قوانين تحمي المسـتوطنات القائمة وتجعل وجودهـا محميـاً قانونياً كما تعتقد. ولعل أبرز هذه القوانين ما يعرف بقانون التسـوية أو تبييض الاسـتيطان الذي يهدف إلى تسـوية وضع الاستيطان وتعزيزه وتطويره من خلال تشـريع وجوده. وبحسـب تقرير صدر عن قسم رصد الاستيطان بالضفة الغربية من قبل كتلة ' السلام الآن'، سيتم بموجب القانون الجديد منح تراخيص لـ ٤٠٠٠ وحدة استيطانية قائمة على أراض بملكية خاصة للفلسطينيين، وشرعنة ٨٠٠ بؤرة استيطانية مقامة في الأراضي الفلسـطينية المحتلة وشرعنة ٧٢ مستوطنة ومصادرة ٨ آلاف دونم من المواطنين الفلسـطينيين. [٧٦] ويسـمح القانون بالإبقاء على المسـتوطنات المقامة على أراض فلسـطينية خاصة، وليس على ما يسـمى أراضيِ حكومية، وتعويض أصحابها مالياً.

وتسـابق أركان الحكومة الإسـرائيلية الحالية في تقديم الولاء للمسـتوطنين وفي إبداء مـدى التزامهم بتطوير الاسـتيطان. فقد اعترف نتنياهـو بأنه لم تكن هناك حكومة جيدة للمستوطنين بقدر حكومته. فيما علق نفتالي بينيت على قانون التسوية بالقول «اليوم بدأنا عملية تسوية تاريخية بعد ٥٠ عاماً».

ورغـم أن عيـون كل المراقبين فـور تعيين ليبرمان لوزارة الدفـاع كانت تتجه نحو غزة ومـا سـيفعله الوزيـر الذي عرف بتصريحاته القاسـية حول ما يجب فعلـه ضد غزة، إلا أن ليبرمـان كان عليـه أن يقـدم مقترحات لمواجهة الوضع المتصاعد فـي الضفة الغربية والقدس. ومنذ البداية تبنى ليبرمان ما يمكن وصفه بسياسة العصا والجزرة بخصوص معالجة الوضع في المناطق الفلسطينية.

وبشـكل عـام خفـت النقاش حول مسـتقبل الهبة حيث بات مؤكداً أنهـا لا تنتظم وفق الانتفاضتين السـابقتين ضمن نسـق جماعي يكون للتنظيمات السياسية اليد العليا فيه. وإذا كان الأمـر كذلـك فيجب العمل على كبح جماح الأفـراد للنزوع نحو تنفيذ المزيد من العمليات. وعليه فإن النقاش تركز خلال العام على ماهية الكوابح أو الحوافز التي يمكن استخدامها من أجل تقليل دوافع الأفراد لتنفيذ العمليات.

لم تشهد علاقات إسرائيل مع قطاع غزة ومع حركة حماس خلال العام ٢٠١٦ الكثير من التغير.

العلاقة مع حماس

لم تشهد علاقات إسرائيل مع قطاع غزة ومع حركة حماس خلال العام ٢٠١٦ الكثير من التغير، إذ إن العام ٢٠١٦ ربما كان الأقل توتراً في علاقة إسـرائيل بالقطاع رغم اسـتمرار الضائقة الاقتصادية وشح تدفق البضائع عبر المعابر الإسرائيلية وإعاقة تل أبيب عملية إعادة الأعمار. بشكل عام فإن إسرائيل واصلت التصرف في سماء قطاع غزة وفي بحره والقصف فـي مـرات متفرقة وفـق ما تدّعيه كمصلحة الأمنية. وفي مـرات قليلة كانت بعض الصواريخ تطلق من داخل قطاع غزة تجاه البلدات المحاذية للقطاع من قبل مجموعات متفرقة. إسرائيل بدورها كانت تحمل حماس المسؤولية عن أي عملية إطلاق من داخل القطاع.

ترافق ذلك مع نقاش إسـرائيلي قوي حول حماس وما تريده وما تريده إسـرائيل في المقابل. المؤكد إسرائيلياً أن حماس تريد أن تظل حاكمة لقطاع غزة وهي غير معنية ربما بمواجهة ساخنة مع إسرائيل. هي تريد أن تحافظ على «لغة» التصعيد مع إسرائيل دون الحاجـة للمواجهـة، أقله في الوقت الراهن. كما أنها ترغـب في مواصلة عملية «الإعداد» للمعركة القادمة عبر تكثيف عمليات حفر الأنفاق.

ففي ظل واقع العزلة الذي تعيشـه حماس وبعد إضعاف قدراتها العسكرية بعد عملية الجـرف الصامـد فإنها تركز جهدها على اقتحام الإغلاق وتوفير الاسـتقرار الاقتصادي

للسـكان من أجل اسـتقرار سـلطتها. وسـتوافق على هدنة مع إسـرائيل من أجل إعادة التسلح.[٧٧] في إسرائيل هناك قناعة راسخة أن دروس عملية الجرف الصامد كانت قاسية علـى حمـاس، وأنها لا ترغب في تكرار المواجهة بسـهولة. فهي لا تريد أن تنزلق نحوها. «علـى الرغـم من رغبة حماس في اقتحام الطريق المسـدود الـذي دخلت إليه فهي تفضل في الوقت الحالي عدم المواجهة المباشـرة مع إسـرائيل». حيـث أن دروس عملية الجرف الصامد مازالت «عالقة على جلدها». [٧٨] فبعد عامين من عملية الجرف الصامد يبدو الأمر مريحاً لإسـرائيل. فرغم التشـاؤم الذي سـاد الأوساط الإسـرائيلية عقب انتهاء العملية إلا أن الوضع الميداني يشـهد هدوءاً واضحاً لم يحظ به غلاف غزة منذ زمن. وباسـتثناء مشكلة الانفاق وبعض «التنقيط» غير المستقرة حيث تطلق الصواريخ فإن جبهة غزة في حالة جيدة إسرائيلياً. [٧٩]

هذا عنى ضمن أشياء كثيرة أن إسرائيل ليست بحاجة للإطاحة بحماس، كما أنها ليست بحاجـة لإقامـة علاقات حميمة معها، مـا تحتاجه هو أن تحافظ علـى التهدئة على حدودها مع القطاع وتكون مسـتعدة للمواجهة القادمة، بجانب احتفاظها بحقها في التصرف داخل القطاع والقصف وقتما تشـاء دون أن يسـتدعي ذلك ردوداً من قلب حماس. بل إن أحاديث كثيرة دارت عن حراسة جنود من حماس للحدود ومنع إطلاق الصواريخ.

صحيـح أن مصلحة إسـرائيل ترتكز على ضرورة عدم إطـلاق نار من غزة وإضعاف القدرات العسكرية في غزة، لكن لا يوجد لها أي مصلحة اقتصادية في غزة ولا سياسية فيما يوجد لحماس مصلحة في تحقيق شرعية دولية لحكمها واستخدام هذه الشرعية في لتطويـر بنيـة اقتصادية لها هناك. وعليه كما يقترح غيور أيلاند فإن تضارب المصالح بين إسرائيل وحماس ليس مطلقاً جداً بل يمكن خلق واقع يكون جيداً للطرفين. فإسرائيل لا يمكن لها أن تحمل حماس مسؤولية كل إطلاق نار من غزة ولا تعترف بحكم حماس لها. وينتقد أيلاند بذلك احتجاج إسـرائيل على منظمات الاغاثة الدولية التي تقدم مسـاعدات لسـكان قطـاع غـزة عبر حماس. ما يهم إسـرائيل أن ترد بشـدة على كل نـار من غزة وبالتالـي تحافـظ على الردع، بالمقابل عليها عدم عرقـة حماس عن تحقيق ما في جوهره مهمـاً لإسـرائيل. [٨٠] فـي الجيش باتـوا يعتقدون بـأن الانتصار على حمـاس لا يقتضي بالضرورة تدمير القوة العسـكرية لها بالكامل بل منعها من العمل بشـكل ناجع. وبالتالي فـإن المهـم هو الانتصار في الحرب كما يوضح نتسـان آلون، رئيس قسـم العمليات في الجيش. [٨١] التوجُّه إسرائيلياً هو مواجهة حماس دون الانجرار إلى حرب معها.[٨٢]

النقطـة التي تركز عليها النقاش الإسـرائيلي فيمـا يتعلق بغزة كانت البحث في فرص تحقيق هدنة مع حماس تقتضي من إسـرائيل إقامة ميناء لغزة. فمن جهة سـيكون هذا

مطلبا أساسـيا لحماس ومن جهة ثانية فإن إسـرائيل بحاجة لأن تتحلل من مسـؤوليتها الاقتصاديـة تجاه سـكان القطاع. تزامن ذلك بطبيعـة الحال مع حضور الدورين التركي والقطري في تجسير الهوة بين حماس وإسرائيل. فمن جهة اقترحت قطر التي تعمل من داخـل غـزة عبر مكتبها هناك على إعادة إعمار القطاع وترتيب التفاهمات مع إسـرائيل بشـأن ذلك، إعادة بناء المطار وبناء الميناء من أجل تسـهيل عملية الإعمار وفك الحصار عن غزة وفق تفاهمات انهاء الحرب في صيف ٢٠١٤، وهي مقترحات لم تجد الكثير من القبول في الأوساط الإسرائيلية خاصة بعد تخفيف الضغط التركي في هذا الاتجاه عقب تزايد دفء العلاقة بين البلدين التي عادت بعد توقيع اتفاق مصالحة ينهي قضية مرمرة.

ميدانياً، بجانب القصف الإسـرائيلي المتقطع ورشقات الصواريخ المتفرقة، فقد كانت المناطق الحدودية تشهد في فترات مختلفة مواجهات بين الجنود والمتظاهرين من القطاع خاصة في مناطق إيرز وشـرق مدينة غزة ومخيم البريج حيث يصاب العشـرات خلالها بجـروح. كمـا أن سياسـات الطرادات الإسـرائيلية في البحر أدت إلى استشـهاد عدد من الصيادين. ما عدا ذلك فإن الصراع المسـتمر بين إسـرائيل وحماس تمثل في حرب الأنفـاق. فحماس، كما تقول مصادر إسـرائيل، لم تتوقف يومـاً عن حفر الأنفاق، وثمة خشـية من أنه في المواجهة القادمة مع حماس سـيجد سكان غلاف غزة مقاتلي حماس يخرجون من جوف الأرض. نقاش حول كيف يمكن مواجهة الانفاق. المجسـات والحلول الإلكترونيـة قـد لا تكـون ناجعـة رغم أنها تخفف الضـرر وتعيق تقدم العـدو وقد تكبح بعـض العمليـات لكنها ليسـت الحل. وعليه فقد عملت إسـرائيل علـى مواجهة مثل هذه الاحتمـالات مـن خلال مواجهة عمليات الحفر وقصـف الأماكن المتوقعة، وملاحقة خطط الحفر اسـتعداداً للكشـف عنها خلال المواجهة، أو من خلال محاكاة القتال باسـتخدام الأنفـاق. حيث يقـوم الجيش بتدريبات داخل أنفاق تم حفرهـا تحاكي تلك الموجودة في قطاع غزة من أجل الاسـتعداد لأي حرب مقبلة حيث تسـود قناعة في أوسـاط الجيش بأن أزمة الجيش في أي حرب قادمة سـتكون في سـلاح المشـاة وكيفية التعامل ميدانياً في المعركة مع مقاتلي الأنفاق.[٨٣] كما تسـتثمر الحكومة الإسـرائيلية قرابة ٦٠٠ مليون شـيكل فـي بناء الجدار الأسـمنتي العائق تحت الأرض وفوقها علـى طول حدود قطاع غزة.[٨٤] وتقدر مصادر في «وزارة الدفاع» بأن التكلفة الإجمالية للجدار الإسـمنتي حول غزة ستصل إلى ٢,٢ مليار شيكل فيما تقدر مصادر أخرى أنها قد تصل إلى ٥ مليار شـيكل.[٨٥] الهدف من الجدار هو إعاقة حفر الأنفاق داخل السـياج الإسرائيلي. ويطلق المحلل المعروف اليكس فيشـمان على ما يدور بين إسـرائيل وحماس بـ»الحرب الباردة» في سباق الانفاق. [٨٦]

مـا يجـري عملياً هـو تصعيد تدريجي قد يقود في لحظة غيـر متوقعة إلى انفجار كما يحـذر البعض. «تجري المواجهة بين الطرفين في سـاحات بديلـة وبقوى منخفضة. حيث تدمر إسرائيل وبمنهجية الانفاق الهجومية التي تحفرها حماس فيما «تسمح» الحركة بين الحـين والآخر بإطـلاق الصواريخ من قبل إحدى المنظمات الخارجة عن سـيطرتها. مثل هـذا السـياق يقود إلى تآكل تدريجي في الوضع الراهـن قد يقود في لحظة تراكمية إلى انفجار. قد يكون الوضع على حافة المواجهة. [٨٧]

كان من المتوقع أن يشـكل تولي ليبرمان «وزارة الدفاع» تطوراً مهماً في العلاقة مع حمـاس، فالرجـل لم يكن ترك مناسـبة دون أن يهدد ويتوعد ويطالـب الحكومة بالقضاء على حماس وعلى قيادتها. ولم يمض وقت حتى جاء اختبار ليبرمان الحقيقي حين وقعت العمليـة فـي تـل أبيب حيث قتل ٤ أشـخاص فـي حزيران ٢٠١٦ من خـلال هجوم نفذه مسـلحان فلسـطينيان. إلا أن نتنياهو لم يجتح القطاع ولم يغتل قيادة حماس، وتصرف وفق ما نصحه الجيش بعدم الانجرار لمواجهة شاملة. بيد أن السؤال الأساس بعد مرور ثلاث سنوات على عملية «الجرف الصامد» : إلى أي مدى يمكن للوضع الميداني أن يصمد دون أن ينزلق الطرفان نحو مواجهة شاملة؟

يظهر «مؤشر السلام» للعام ٢٠١٧ أن ٦١,٦٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون القيام بمفاوضات سلام (٢٣,٩٪ يـؤيـدون جـدا، ٣٧,٧٪ يؤيدون نوعا ما)، ٣٢,٥٪ يعارضون القيام بمفاوضات سلام.

مواقف الجمهور الاسرائيلي

ثمة إجماع لدى المحللين، وفي مضامين الدراسـات الأكاديمية أن المجتمع الإسرائيلي يحافـظ منذ سـنوات على مواقـف معينة تجاه القضية الفلسـطينية، أكثـر يمينية، وأقل انفتاحا لتقديم التنازلات في أي حلّ سياسيّ.

يظهر «مؤشر السلام» للعام ٢٠١٧ أن ٦١,٦٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون القيام بمفاوضات سلام (٢٣,٩٪ يؤيدون جدا، ٣٧,٧٪ يؤيدون نوعا ما)، ٣٢,٥٪ يعارضون القيام بمفاوضات سلام (١٥,٢٪ يعارضون بشدة، و١٧,٣٪ يعارضون نوعا ما). فيما يتعلق بتفاؤلهم بحلّ للقضية نتيجة المفاوضات، أشار ٢٤٪ أنهم يؤمنون أن الأمر سيؤدي لحل سياسـي في الفترة القادمة (٦,٤٪ يؤمنون بشـدة، و ١٧,٦٪ يؤمنون نوعا ما)، بيد أن ٦٧٪ من المستطلَعين أشاروا أنهم لا يؤمنون بأن المفاوضات ستؤدي إلى اتفاق سلام، (٣٩,٨٪ لا يؤمنون مطلقا، ٣٣,٢٪ لا يؤمنون بدرجة أقل).

أما حول توسـيع البناء في الاسـتيطان: تزامنا مع اسـتلام ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، يعتقد ٤٥,٣٪ أن على إسـرائيل استغلال ذلك لتوسيع البناء في المسـتوطنات، بيد أن ٥٠٪ أشـاروا بلا. وهو انقسام واضح، إلا أن النتيجة تعني أن ما يقارب نصف المجتمع الإسرائيلي اليهودي يرفض وقف البناء في المستوطنات!

كما أن ٣٧,١٪ من المجتمع اليهودي الإسـرائيلي يرون أن على إسـرائيل ضم أقسام كبيـرة مـن الضفة الغربية إلى حدودهـا، و ٢٤,٥٪ منهم يروا أن على إسـرائيل إعطاء مواطنـة للسـكان الذين يقبعون في هذه الأراضي حـال الضمّ، ٢٩,٨٪ يفضّلون منحهم مكانة المقيمين لا المواطنين، ٣١,٥٪ أشـاروا أن على إسـرائيل عدم إعطائهم أي مكانة أكثر مما هم عليه اليوم.

أما حول مدى تفاؤل الإسرائيليين بالوصول إلى اتفاق سلام فإن ما يقارب ثلثيّ ٦٧٪) من) الجمهور الإسرائيلي لا يؤمن أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، في المقابل ٤٩٪ يعتقدون أن الفلسطينيين يريدون السلام.

إجمال

لـم يشـهد العـام ٢٠١٦ الكثير من الحـراك باتجاه إحياء عملية السـلام، كما أن الوضع الميداني اسـتقر علـى إيقا ع ثابت يتميز بوجود بعـض العمليات والمواجهات من فترة لأخرى. سـرّعت إسـرائيل من جانبها من وتيرة فرض الحقائق على الأرض وعززت ذلك بتشـريعات وقوانين تحمي المسـتوطنات في المسـتقبل. أما على صعيد النقاش السياسـي فإن البحث عن حل مع الفلسـطينيين لم يعد يؤرق قادة إسرائيل، كما سـجل تراجع في علاقات الطرفين وفي مواقف القوى الدولية خاصة مع صعود الرئيس ترامب الذي بدا متقدماً على توقعات إسرائيل في هذا الجانب. التعايش مع اللاحل والتعامل مع السلطة كإدارة وتنامي خطاب الضم والبحث عن علاقة مباشرة مـع الجمهـور وتنامي المصالح المشـتركة مـع الإقليم، كلها مؤشـرات يجب أن تقلق الفلسطينيين في ظل تراجع خطاب الدولتين وتآكل فرص تحقيقه التدريجية وانفصال غزة التدريجي إلى مصير مختلف.

الهوامش

١ شلومو تسيزنا، «إيران التهديد الأكبر ولن نسمح لها بالسيطرة على سوريا»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/١٠/١١

٢ آري شبيط، «لم يسبق أن كلنا وضع إسرائيل مريحاً وآمناً كما اليوم»، **هآرتس**، ٢٠١٦/٩/٢٢

٣ تسيزنا، مصدر سابق

٤ دان شيفطان، «الميزان الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي في الحلبتين الإقليمية والدولية .. مشجع جداً»، يديعوت، ٢٠١٧/١/١١

٥ م، س.

٦ Ofir Winter, "Arab Approaches to the Political Process and Normalization with Israel", in Anata Kurz and Shlomo Brom, (ed.), **Strategic Survey for Israel 2016-2017**. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp175-183.

٧ يوآف ليمور، «ايران لا تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/١٠/١١

٨ السابق.

٩ إيال زيسر، «إسرائيل تتحول إلى ضرورة عربية»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/٥/٢٩.

١٠ Amos Yaldin, "Israel 2016-2017 Situation Assessment: Challenges and Responses", in Anata Kurz and Shlomo Brom,(ed)0, **Strategic Survey for Israel 2016-2017**. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp241-261.

١١ شيفطان، ا مزس

١٢ سارة ليفوفيتش–دار، «هزيمة الـ بي دي أس آخر انتصارات نتنياهو الوهمية»، معاريف، ٢٠١٦/٨/٢.

١٣ افرايم هراره، «حرب دبلوماسية تستهدف وجود إسرائيل»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦, ١٢, ٢٧

١٤ Yaldin, سابق

١٥ شيفطان، سابق

١٦ Yaldin, سابق.

١٧ شيفطان، سابق

١٨ يائير شيلع، «الدول العربية المعتدلة... شريك بديل عن الفلسطينيين»، موقع nrg ، ٢٠١٦/١٠/١٧

١٩ رؤوبين باركو، «حماس على مفترق طرق»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/١٥.

٢٠ شيلع، مصدر سابق

٢١ Shlomo Brom, Anat Kurz and Gilead Sher, "Israel and the Palestinians: Ongoing Crisis and Widening Stagnation", in Anata Kurz and Shlomo Brom, editors, Strategic Survey for Israel 2016-2017. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp 151-160.

٢٢ السابق

٢٣ السابق

٢٤ السابق

٢٥ ميخائيل أهاروني، «حكومة إسرائيل تفضل التعايش مع عدد ممن المصابين على إطلاق مسيرة سياسية»، معاريف، ٢٠١٦/٦/١٣.

٢٦ Amos Yaldin, "Security Council Resolution 2334 and a Strategy for Israel", INSS Insight 881, December 27, 2016.

٢٧ Amos Yaldin, "Israel 2016-2017 Situation Assessment: Challenges and Responses", 2016.

٢٨ شلومو تسيزنا، «إيران التهديد الأكبر ولن نسمح لها بالسيطرة على سورية»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/١٠/١١

٢٩ شمعون شتاين و شلومو بورم، «المبادرة الفرنسية لكسر الجمود السياسي: فرص وتحديات»، مباط عال، ٢٠١٦/٤/٧.

٣٠ Shlomo Brom, Anat Kurz and Gilead Sher, سابق

٣١ حاييم رامون، «يجب أن يبدأ نتنياهو وبينيت بضم الضفة الغربية»، يديعوت، ٢٠١٧, ١, ٢

٣٢ غيورا أيلاند، «يجب البحث عن بدائل لحل الدولتين» يديعوت، ٢٠١٦/٩/٧.

٣٣ Assaf Orion and Udi Dekel, "Israel and the Palestinians: Conditioning and Capacity Buidling for Future Arrangements", in Anata Kurz and Shlomo Brom, editors, Strategic Survey for Israel 2016-2017. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp162-174.

٣٤ السابق

٣٥ Kobi Michael and Yoel Guzansky, "The Palestinian Authority: A State Failure" Strategic Assessment, Vol19, No.1, April 2016.

٣٦ موقع «كول برمآه». «نتنياهو: التحريض من قبل السلطة الفلسطينية مستمر». http://www.kol-barama.co.il/live/113612/

٣٧ كسبيت.ب. (٢٠١٦). « المصيدة الأمنية لنتنياهو». موقع «المونيتور». http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2016/01/idf-gadi-eizenkot-punitive-measures-terror-west-bank.html

٣٨ يششخروف. أ. (٢٠١٦). «في الطريق الى التصعيد؟ قطع العلاقات مع السلطة قد يؤدي الى وقف التنسيق الأمني». موقع «والا».

http://www.msn.com/he-il/news/other/%D7%91%D7%93%D7%A8%D7%9A-%D7%9C%D7%94%D7%A1%D7%9C%D7%9E%D7%94-%D7%A0%D7%AA%D7%A7-%D7%A2%D7%9D-%D7%94%D7%A4%D7%9C%D7%A1%D7%98%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%A2%D7%9C%D7%95%D7%9C-%D7%9C%D7%94%D7%91%D7%99%D7%90-%D7%9C%D7%94%D7%A4%D7%A1%D7%A7%D7%AA-%D7%94%D7%AA%D7%99%D7%90%D7%95%D7%9D-%D7%94%D7%91%D7%99%D7%98%D7%97%D7%95%D7%A0%D7%99/ar-BBxxTyM

٣٩ ربيد.ب. (٢٠١٦). «نتنياهو في الكابينت: يجب التهيؤ لحالة سقوط السلطة». موقع هآرتس.

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2814733

٤٠ موعلم. م. (٢٠١٦). « سلبية نتنياهو تجاه سيناريو سقوط السلطة الفلسطينية». موقع «المونيتور».

http://www.al–monitor.com/pulse/iw/originals/2016/01/palestinian-authority-collapse-benjamin-netanya-hu-likud.html

٤١ روتمان.أ. (٢٠١٧). « نتنياهو: الأمر الذي أطرحه على الفلسطينيين هو دولة منقوصة». موقع «كيكار».

http://www.kikar.co.il/219097.html

٤٢ كلاين. م. (٢٠١٧). « زلة اللسان التي كشفت نوايا نتنياهو الحقيقيّة». موقع «سيحاه ميكوميت».

https://mekomit.co.il/%D7%A4%D7%9C%D7%99%D7%98%D7%AA-%D7%94%D7%A4%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95/

٤٣ ليفي، أ. (٢٠١٦). ليبرلمان للفلسطينيين: اذا توقف حماس عن حفر الأنفاق سنهتم بالإنفاق لاعادة تطوير غزة». موقع «واي نت».

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4869476,00.html

٤٤ سومبورغ.د. (٢٠١٧). « ليبرمان: ما من احتمال للتوصل لاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين». موقع « معاريف»: http://www. maariv.co.il/news/politics/Article-571082 .

٤٥ روتنبرغ. م. (٢٠١٦). «خطة ليبرلمان». موقع «دافار ريشون»: http://www.davar1.co.il/29838/

٤٦ بن كسبيت، (٢٠١٦). «ليرلمان أوعز للجيش الاستعداد لإسقاط حماس». **موقع مونيتور**. http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2016/07/avigdor-liberman-hamas-idf-gaza-strip-mahmoud-abbas.html

٤٧ ليفي، مصدر سابق

٤٨ هيرل، ا. (٢٠١٧). ليبرلمان يدعو لحوار مع الفلسطينيين. موقع «نانا ١٠». http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1232753

٤٩ http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/12/29/john-kerry-speech-netanyahu

٥٠ « اوباما في كلمة وداعية : ستكون دولة واحدة بها ملايين الفلسطينيين من دون مواطنة»، سما نيوز، ٢٠١٧/١/١٨.

٥١ ناحوم برنياع، «خطاب كيري: تأبين لحل الدولتين»، يديعوت، ٢٠١٧/١٢/٢٩

٥٢ السابق

٥٣ باراك رافيد، «خطاب كيري كان صهيونياً بامتياز»، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/٢٩

٥٤ الحياة، ٢٠١٦/١١/٧

٥٥ http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Q8HT0oa731747680026aQ8HT0o

٥٦ https://www.maannews.net/Content.aspx?id=886838

٥٧ يوسي غورفيتز، «نتنياهو ينتقل من احتلال الضفة الغربية إلى ضمها»، موقع موندوويس، (نقلاً عن الأيام) ٢٠١٦/٣/١٧.

٥٨ آريه الداد، « ضم الضفة الغربية بالتنسيق مع ترامب»، معاريف، ٢٧, ١٢, ٢٠١٦

٥٩ زئيف جابوتنسكي، المبادرة الفرنسية تعرض إسرائيل لخطر وجودي: الحل ضم الضفة»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/٢١

٦٠ «سلطات الاحتلال تستعين بخبير دولي لقبرصة المستوطنات»، الأيام، ٢٠١٦/١١/١٩.

٦١ عاموس يدلين، «نحو استراتيجية إسرائيلية لمواجهة القرار ٢٣٣٤»، مباط عال، ٢٠١٦/١٢/٢٨

٦٢ السابق

٦٣ « **قصة قرار اليونسكو التاريخي عن المسجد الأقصى»، العربية نت. ٢٠١٦/١٠/١٩**.

http://www.alarabiya.net/ **http://www.alquds.co.uk/?p=614646**

٦٤ **أريه الداد، «افتحوا أبواب الحرم لليهود رداً على قرار اليونكسو»، معارف، ٢٠١٧/١٠/٢٣**

٦٥ بنينا شريبيت باروخ، «قراءة في دلالات القرار ٢٣٣٤»، مباط عال»٢٠١٧, ١, ٤

٦٦ السابق

٦٧ الأيام، ٢٠١٦/١٢/٢٧

٦٨ http://wbpalestine.com, 26/12/2016

٦٩ الأيام، ٢٠١٦/١٢/٣١

٧٠ كرميت سفير فايتس»، القدس الشرقية: إهمال، عنف، وفقدان للأمل»، معارف، ٢٠١٧/١/١١

٧١ بن دورو يميني، «جدار يفصل القرى الفلسطينية عن القدس»، يديعوت، ٢٠١٧/١/٩

٧٢ حاييم رامون، «إنقاذ القدس اليهودية قبل فوات الأوان» هآرتس،٢٠١٧, ١٢, ٢١

٧٣ شاؤول ارئيلي، نقل الـ٢٢ قرية إلى السلطة الفلسطينية يعني تقسيم القدس، معاريف، ٢٠١٦/٦/٢١.

٧٤ شر غاي، «الجدران لن تحل مشكلة القدس»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٧/١/٩

٧٥ http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=g8Znhja730942496988ag8Znhj

٧٦ « قانون التسوية يمهد لضم المستوطنات لإسرائيل»، موقع عرب ٤٨، بتاريخ ٦, ١٢, ٢٠١٦. www.arab48.com

٧٧ رؤوبين باركو، «حماس على مفترق طرق»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/١٥.

٧٨ السابق

٧٩ «أوري هايتنز، «عامان على الجرف الصامد. صورة انتصار»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٧/٢٨.

٨٠ غيورا آيلاند، «مزيدً من العصا والجزرة لمنع المواجهة التالية في غزة»، يديعوت، ٢٠١٦/٨/٢٣.

٨١ يوآف ليمور، «ايران لا تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/١٠/١١

٨٢ افرايم هراره، « مواجهة حماس دون الانجرار إلى حرب « ، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٤/٢٠.

٨٣ عاموس هرئيل، «الجيش يتدرب على حرب الأنفاق»، هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٢.

٨٤ اليكس فيشمان، «الحكومة الإسرائيلية تدفن ٦٠٠ مليون شيكل في باطن الأرض»، يديعوت، ٢٠١٦/٩/٥.

٨٥ «جيش الاحتلال يقرر استئناف بناء جدار على حدود غزة، الأيام، ٢٠١٦/١١/٢٢.

٨٦ فيشمان، السابق.

٨٧ إيلي افيدار، «حماس تحاول خلق ميزان رعب محسن حيال إسرائيل: مواجهة شاملة تلوح في الأفق»، معاريف، ٢٠١٦/١٠/١٨